الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

مجاهد حنان

مجاهد نوال

تحت عنوان:

المؤسسات الناشئة كداعم أساسي للتنمية المستدامة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. سيكيو أنور	**(أستاذ محاضر ب -جامعة ابن خلدون تيارت)**	**رئيسا**
أ. بوشقيفة حميد	**(أستاذ محاضر ب - جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مشرفا و مقررا**
أ. برية سيف الدين	**(أستاذ مساعد ب - جامعة ابن خلدون تيارت)**	**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد الله أهل الحمد والثناء والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم

نشكر الله سبحانه وتعالى على إحسانه وتوفيقه لنا وعلى ما أسداه إلينا من نعم لا تعد ولا تحصى

والشكر موصول إلى المشرف الأستاذ "بوشقيفة حميد" على ما قدمه لنا من نصح وتوجيه وإرشاد

كما نشكر لجنة المناقشة لتكبدها عناء قراءة هذا البحث وقبولها مناقشته.

كما يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من أسهم بمساعدتنا وتوجيهنا وإرشادنا خاصة الأساتذة المختصين في مجال إدارة الأعمال والذين أنارروا علينا بمعلومات قيمة

كما لا ننسى كل القائمين على المؤسسة الولائية لولاية تيارت الذين لم يبخلوا علينا بالمعلومات والنصائح

وفي الأخير نتمنى أن يتقبل الله منا هذا العمل.

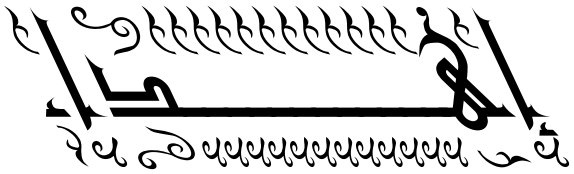

الحمد الله على منه وعونه لإنهاء هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى

إلى الإنسان الذي امتلك الإنسانية بكل قوة

إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديمه للعلم إلى مدرستي

الأولى في الحياة "أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره"

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان

إلى التي رعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد

وكانت دعواها لي بالتوفيق

"أمي أعز ملاك على القلب والعين" جزاها الله عني خير الجزاء في الدارين

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع الذي أدخل على قلبيهما شيئا من السعادة.

إلى إخوتي الذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى أعز صديقاتي التي قضيت معهم أحلى أيام حياتي.

إلى كل هؤلاء أهدي عملي

حنان

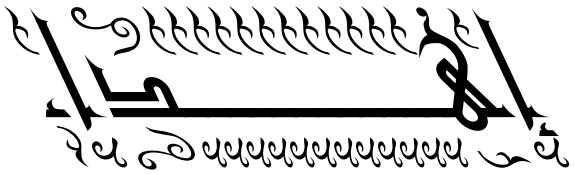

إلى من أحمل اسمه بكل فخر.

إلى من يرتعش قلبي لذكراك "أبي العزيز".

إلى أجمل زهرة وأغلى جوهرة في الحياة، إلى أحن وأعز ما في الوجود "أمي العزيزة".

إلى من أثروني على أنفسهم إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله،

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل إخوتي وأخواتي.

إلى أعز صديقاتي اللواتي قضيت معهن أجمل أوقاتي

إلى كل سقط من قلمي سهوا أهديه أجمل التحيات. أدامهم الله.

نوال

فهرس المحتويات

شكر II
إهداء III
فهرس المحتويات VI
قائمة الجداول والأشكال IX
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وللتنمية المستدامة 6
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة 8
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة 8
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة وأهميتها 9
المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسة الناشئة وأسباب نجاحها وفشلها 10
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة 16
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة 16
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية المستدامة 17
المطلب الثالث: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة 20
المبحث الثالث: علاقة المؤسسات الناشئة بالتنمية المستدامة 24
المطلب الأول: تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة 24
المطلب الثاني: تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة 25
المطلب الثالث: تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة 28
خلاصة الفصل 31
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر "دراسة حالة تجربة وطنية"FINALEP 32
المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر 34
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر 34
المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر 38
المطلب الثالث: معالجة معوقات نجاح المؤسسات الناشئة 41
المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للانطلاق نحو التنمية المستدامة 46
المطلب الأول: قرارات الحكومة لدعم المؤسسات الناشئة 46
المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد لمساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر: 47

المبحث الثالث: دراسة حالة تجربة مؤسسة وطنية FINALEP 49
المطلب الأول: نشأة مؤسسة FINALEP 49
المطلب الثاني شروط تدخل ودعم المؤسسات الناشئة ومحفظة مساهمات مؤسسة FINALEP 51
المطلب الثالث: مساهمات شركة FINALEP في تمويل المؤسسات الجزائرية 54
خلاصة الفصل 59
خاتمة 60
قائمة المصادر والمراجع 63
الملخص

قائمة الجداول والأشكال

أولا: قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروبية	53
2-2	مساهمات FINALEP في المؤسسات الناشئة	56
3-2	مساهمات FINALEP في المؤسسات الناشئة (من الناحية الاجتماعية)	57

ثانيا : قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	منحنى المؤسسة الناشئة Start Up	11
2-1	أهداف التنمية المستديمة	20
3-1	تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة	22
1-2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة	50
2-2	خصائص محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروربية للمساهمة	54

مقدمة

تعتبر المؤسسات الناشئة محورا أساسا في تحقيق التنمية المستدامة في العالم اليوم، بينما تواجه التحديات البيئية الإقتصادية ولإجتماعية المتزايدة. تدعى هذه المؤسسات الناشئة إلى تقديم حلول مبتكرة تعزز الإستدامة وتحسن جودة الحياة للأفراد والمجتمعات على مدى السنوات القليلة القادمة، شهدنا ظهور العديد من المبادرات الناشئة التي تهدف إلى حل مشاكل بيئية، مثل تقنيات اعادة التدوير المبتكرة والزراعة المستدامة بلإضافة الى ذلك تلعب مؤسسات الناشئة دورا حيويا في تشجيع الإبتكار في المجتمعات النامية، من خلال دعم ريادة الأعمال وتطوير الصناعات المحلية، مما يعزز التنمية الإقتصادية ويخلق فرص عمل مستدامة من خلال هذه الامثلة وغيرها، يمكننا رؤية كيف تساهم المؤسسات الناشئة بفعالية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وبناء مستقبل افضل للجميع.

حتى المؤسسات الناشئة **(Start up)** تواجه العديد من المشاكل لأنها تعتبر محركا اساسيا للإبتكار والتغيير حيث يمكنها من تطوير التكنولوجيا ونماذج اعمال جديدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الإشكالية:

إنطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم المؤسسات الناشئة في تحقيق دعم التنمية المستدامة؟

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالمؤسسة الناشئة؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
- ماهي العلاقة بين المؤسسة الناشئة والتنمية المستدامة؟
- ماهوا واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر؟

الفرضيات:

بغية الإجابة عن التساؤلات السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- المؤسسات الناشئة تحقق الأبعاد الإقتصادية والبيئية والإجتماعية؛
- فينالب تحقق أبعاد التنمية المستدامة؛
- المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للتنمية المستدامة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة وتوضيح العلاقة بينهما؛
- التعرف على واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر؛
- دراسة حالة المؤسسة الناشئة تجربة وطنية بمؤسسة *FINALEP*.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة المؤسسات الناشئة ودعمها بأن يكون لها تأثير إيجابي كبير على مسارات التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحسين الظروف الاجتماعية.

- مبررات ودوافع اختيار موضوع الدراسة:

الدوافع الذاتية:

- أهمية الموضوع في حد ذاته بالإضافة إلى كونه يندرج ضمن التخصص التي تزاول دراستنا فيه.

الدوافع الموضوعية:

- حداثة موضوع المؤسسات الناشئة؛
- التطور الكبير الذي شهده العالم للمؤسسات الناشئة ودوره الكبير في تحقيق التنمية المستدامة؛
- معرفة المؤسسة الناشئة واظهار دور التنمية المستدامة في تطوير العالم.

منهجية الدراسة:

لكي تأتي الدراسة متكاملة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، فقد إلتزمنا في دراستنا هذه بالتقيد بالمنهج الوصفي والتحليلي من خلال التعريف بالمؤسسات الناشئة Star Tup وإبراز أهدافها وأهميتها ومصادر تمويلها وهياكل دعمها في الجزائر، إضافة إلى التنمية المستدامة من خلال مفهومها وأهميتها وعلاقتها بالمؤسسات الناشئة، ومساهمتها في التطور الاقتصادي، واستخدامنا المنهج التحليلي في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات الناشئة من خلال تطرقنا إلى تجربة وطنية بمؤسسة ***FINALEP*** وتحليلها في جداول وأشكال وتفسيرها للوصول إلى مجموعة من النتائج.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: دراسة نظرية لتجربة وطنية بمؤسسة **FINALEP**

الحدود الزمانية: أما الحدود الزمنية فكانت مقتصرة على وقت إنجاز هذه الدراسة، حيث كانت تمتد من 16 جانفي 2024 إلى غاية 2024/05/07.

الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى: دراسة "بورنان مصطفى، وعلي صولي" بعنوان "إستراتيجية مستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة" سنة 2020.**

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على المؤسسات الناشئة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، وأصبحت تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي سواء على صعيد الدول المتقدمة أو الدول الناشئة على حد سواء، وإبراز اهتمام الحكومات والدول بالمؤسسات الصغيرة كونها تعتبر أحد السبل

لمعالجة مشكلة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن تكون المؤسسات الناشئة أحد المكونات الرئيسية في البرامج الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك يكون لها كيان واضح ومحدد عن غيره من القطاعات الأخرى لتعزيز الاهتمام بها في المراحل القادمة للتحرير الاقتصادي.
- خلق البيئة الاقتصادية التي تشجع الشباب على المبادرة بإنشاء مؤسسات اقتصادية.

➢ **الدراسة الثانية: دراسة صورية بوطرفة، ونجوى نصرة" بعنوان "دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر" لسنة 2022.**

تمحورت إشكالية الدراسة حول المؤسسات الناشئة وخيارها الأمثل للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية الاقتصادية، وتشكيل الآلية المهمة والأداة الأفضل لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة بغية الإلمام بكافة الجوانب النظرية لمحاورها الرئيسية، إضافة إلى توضيح العلاقة بين المؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة.

ومن خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى:

- مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.
- تشجيع ودعم الشباب المبتكر لأصحاب المشاريع المقاولاتية الناشئة.
- ربط المؤسسات الناشئة بتحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية.
- تشجيع مبادرة صندوق تمويل المؤسسات الناشئة الجزائرية لسنة 2021.

➢ **الدراسة الثالثة: دراسة "حسين يوسف صديقي إسماعيل" بعنوان: "دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر" لسنة 2021.**

تناولت هذه الدراسة تقديم حلول جديدة لاحتياجات السوق أو لمشاكل معينة بطرق مبتكرة للمؤسسات الناشئة، حيث تتميز بالمرونة والقدرة على التكيف السريع مع التغيرات، وتعتمد غالبًا على الابتكار والتكنولوجيا، إضافة إلى عرض أهم خصائصها وما يميزها عن المؤسسات التقليدية، إضافة إلى أهم التحديات التي تواجهها، وأكثر عقبة تواجه المبتكر لتجسيد مؤسسة الناشئة في خوفه من سرقة أفكار، ويليها مشكل التمويل، وأكثر ما يساهم في فشل المؤسسة الناشئة انغماس المقاول بفكرته وتطويرها دون التأكد من وجود سوق أو خلقه لسوق جديدة لها.

➢ **الدراسة الرابعة: دراسة "منى بسويح، ياسين ميوني، سفيان بوقطاية" بعنوان: " واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر" لسنة 2021.**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم البيئة التشريعية والاقتصادية التي تؤثر عليها، بالإضافة إلى تحديد التحديات التي تواجهها والفرص التي تتوافر أمامها، كما تعمل على تقديم توصيات لدعم نمو هذه المؤسسات وتعزيز دورها في تنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز التوظيف والابتكار، كما تطرق الباحثون إلى معالجة واقع ومأمول المؤسسات الناشئة في الجزائر في ظل أهم الإجراءات والمبادرات التي تسعى إليها السلطات العمومية خاصة خلال السنوات الأخيرة من خلال مساعدة حاملي المشاريع على تجسيد أفكارهم الإبداعية من خلال إنشاء صندوق خاص بدعم المؤسسات الناشئة، إضافة إلى إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجر الزاوية للتوجه الاستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة.

تميزت دراستنا عن باقي الدراسات السابقة، حيث اعتمدنا على أربع **(04)** دراسات، فالدراسة الأولى تميزت عن هذه الدراسة بشموليتها، اعتمادها على منهجية حديثة وميدانية، والتركيز على الابتكار والتكنولوجيا، مما يساهم في تقديم رؤى وتوصيات أكثر دقة وفعالية في مجال دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، أما بالنسبة للدراسة الثانية فتطرقنا إلى رؤية شاملة ومتكاملة لدور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الابتكار التكنولوجي والتوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وكانت الدراسة الثالثة بتقديم رؤية شاملة ومعمقة عن واقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع التركيز على التحليل طويل الأجل، التكنولوجيا والابتكار، والعوامل المتعددة المؤثرة على بيئة الأعمال، والدراسة الأخيرة فكانت بتقديم رؤية أعمق وأكثر شمولية عن واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مع التركيز على التحليل متعدد الأبعاد والتوجهات المستقبلية.

صعوبات الدراسة:

– قلة المصادر التي تناولت موضوع المؤسسة الناشئة لحداثة الموضوع.

تقسيمات البحث:

لقد قمنا بتقسيم هذا الموضوع إلى فصلين، حيث تطرقنا في الفصل الأول والذي كان معنون بـ الإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة، حيث يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية المؤسسات الناشئة، أما المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث قمنا بتحديد العلاقة بين المؤسسة الناشئة والتنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني والذي كان بعنوان واقع المؤسسات الناشئة بالجزائر (دراسة حالة وطنية **FINALEP**– ، حيث يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر،

والمبحث الثاني المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للانطلاق نحو التنمية المستدامة، وأخيرا المبحث الثالث دراسة حالة وطنية **FINALEP**.

وفي الأخير نختم موضوعنا بخاتمة عامة واستخلاصنا للنتائج العامة مع اختبار صحة الفرضيات، مع اقتراح بعض التوصيات والآفاق.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الناشئة وللتنمية المستدامة

تمهيد:

أصبحت المؤسسات الناشئة تلعب دورا هاما في العديد من دول العالم، وذلك لما لها من أهمية في خلق مناصب الشغل وإنشاء من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى، والجزائر من أهم بلدان العالم التي تسعى لتعزيز وتنمية المؤسسات الناشئة خاصة بعد التطور الذي شهده هذا النوع من المؤسسات، إذا شهدت اهتمام خاص من قبل السلطات العمومية، وتحقيق الميزة التنافسية، حيث تتميز هاته المؤسسات بالحماس والرغبة في تغيير العالم من خلال أفكار مبتكرة وفريدة وتقديمها إلى السوق وإمكانياتها العالية للنمو.

إذ تعتبر المؤسسات الناشئة من المؤسسات التي تتمتع بالمرونة والابتكار في تقديم المنتجات وخدمات جديدة، وتهدف لتحقيق الربح ولكنها تعتبر أيضا أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة، ومن أجل دعم هذه المؤسسات وتشجيعها تتعاون الحكومات والمؤسسات الوطنية والمستثمرين في تقديم الدعم المالي لها، وعليه يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات الناشئة بالتنمية المستدامة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة جزءا هاما من اقتصاد المعرفة والابتكار، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي، عادة ما تتطلب هذه المؤسسات الناشئة تكنولوجيا متقدمة أو تطبيق جديد للتكنولوجيا الموجودة، حيث تهدف في المقام الأول إلى تطوير فكرة أو منتج جديد لتحقيق النجاح والنمو في السوق بما يتناسب مع خططها وأهدافها لما لها من آثار إيجابية تجعل الدول والمؤسسات تركز أكثر فأكثر على هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة

إن الاهتمام الكبير التي تحظى به المؤسسات الناشئة من قبل دول العالم جعلها من أهم محركات النمو الاقتصادي للدول، لذا سنحاول إعطاء بعض التعاريف نذكر منها:

يعتبر تحديد مفهوم المؤسسة الناشئة أمرا ضروريا لعمل باحث في هذا المجال أو الموضوع في دراسته وتحليليه، وكذا أمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، مما يسهل عليهم إعادة برامج تنموية ووضع مخططات إستراتيجية، ذلك لتعدد مفاهيم المؤسسة الناشئة في العالم[1].

تعرف المؤسسات الناشئة Start–Up اصطلاحا حسب القاموس الانجليزي على أنها: "مشروع صغير بدأ للتو، وكلمة Stat–Up تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و"Up" وهو ما يشير لفكرة النمو والقوى، لذا هناك من يعرفها بأنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة مالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها[2].

فقد عرفها Erieries أحد المنظرين لهذا المفهوم في كتابه "The lean Stat Up" المؤسسة الناشئة هي كيان بشري صمم لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل عدم تأكد شديدة[3].

---

[1]– مناور الحديد: وحازم الخطيب، دراسة ميدانية تهدف إلى دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، إربد الأهلية، الأردن، 2005، ص: 08.

[2]– بوشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Start–Up* دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018/05/01، ص: 417.

[3]– هشام بروال، جهاد خلوط: التعليم المقاولاتي وحتمية ابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 03، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص: 20.

وبحسب باتريك فريد سنPatrick Friderson أن تكون الشركة لا تتعلق بالعمر ولا الحجم ولا بقطاع النشاط، ويجب أن تتضمن وتستوفي الشروط الأربع[1]:

- نمو قوي محتمل؛
- استخدام تكنولوجيا حديثة؛
- تحتاج لتمويل ضخم؛
- سوق جديدة مع صعوبة تقييم المخاطرة.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المؤسسات الناشئة بأنها مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة فهي شركات حديثة النشأة تم بناؤها من فكرة مبتكرة وريادية إبداعية ولديها احتمالات كبيرة للنمو في وقت وجيز.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة وأهميتها

تتميز المؤسسات الناشئة بخصائص، كما لها أهمية كبيرة في تطوير النمو الاقتصادي للدول، وسنتطرق إلى:

أولا: خصائص المؤسسات الناشئة:

تتميز المؤسسات الناشئة بخصائص تميزها عن باقي المؤسسات نذكرها في ما يلي[2]:

- هي مشروع مقيد؛
- هي شركة قانونية ذات أموال خاصة أو مساهمين أو أصحاب مصالح...الخ؛
- تتطلب المؤسسات الناشئة فترة تقدر ببعض السنوات بين مرحلة انطلاق وقدرتها على توليد الأرباح؛
- تعود مسؤولية تسيير الشركة الناشئة إلى فريق الإدارة (العنصر البشري) الذي يعمل على المدى القصير، ضرورة إتقان بداية مشروع المدى الطويل، التسويق وخطة التطوير في مجال الأعمال؛
- تتميز المؤسسة الناشئة بدرجة عالية من المخاطر وهو ما يستوجب العمل الدائم على التقليل منها؛
- مهمة وليس عمل، تعتمد المؤسسة الناشئة على مفهوم العمل كمهمة، ذلك قد تجد العاملون بالمؤسسة الناشئة بمن فيهم أصحابها يعملون طوال الوقت، ولا يلتزمون بعدد ساعات عمل معين، لأن الهدف الأساسي هو الإنجاز وتحقيق نتائج ونمو سريع؛
- المؤسسات الناشئة لم تدخل في أي معارك سياسية أو إنجاز لأي طرف في صراع؛

---

(1) - C'est quoi une start-Up, https://www.wydden.com/dis-qoui-unestart Consulté le 30/04/2024. à l'heure 16:49

(2)– أمينة غتامينة، منال بلعابد: المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020، ص: 360-361.

– المؤسسات الناشئة الناجحة عادة ما تكون لديها قدر عالي من الأمانة والشفافية، لذلك تحاول هذه المؤسسات دائما أن تكون صادقة مع عملائها أو كذلك مع العاملين بها وذلك لأنها تعلم أن بدون هذه الصفات لن تكتسب الثقة التي تحتاجها حتى تستمر وتنمو[1].

ثانيا: أهداف المؤسسات الناشئة:

للمؤسسات الناشئة أهداف تسعى لتحقيقها فهي تتمحور فيما يلي[2]:

– توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بالإمداد بالتجهيزات اللازمة؛

– تسهيل مختلف التدفقات النقدية المالية بين مختلف الأعوان الاقتصادية بضمان توظيف الموارد الخاصة فيما بين الهيئات المالية، والأعوان الاقتصادية الأخرى؛

– تغطية جزء من تكاليف المشروع الاستثماري؛

– يتعاون هؤلاء الأطراف مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الدولية؛

– رفع القدرات التصديرية للمؤسسات عن طريق دعم هذه المؤسسات وتمويلها[3]؛

– يساعد التمويل التأجيري المؤسسات وخاصة المؤسسات الناشئة الحصول على المعدلات والآلآت والتجهيزات الحديثة بالنظر إلى إمكانياتها المالية المحدودة وعدم القدرة على الاقتراض من البنوك كما يساهم في الحصول على العملة الصعبة.

المطلب الثالث: دورة حياة المؤسسة الناشئة وأسباب نجاحها وفشلها

يمكن اعتبار المؤسسة الناشئة مثل أي كائن له دورة حياة، ودورة حياة المؤسسات الناشئة تبدأ منذ تأسيس المؤسسة وتكتمل من خلال عدة خطوات تمر بها ومع ذلك فإن نجاح وفشل المؤسسات الناشئة يعتمد على عدة عوامل وهذا كما سنتطرق إليه.

---

[1]– سليم بوقنة وآخرون، حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، بشار، 2020، ص: 221–222.

[2]– مصطفى بورنان، علي صولي: الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص: 134.

[3]– رابح خوتي، رقية حساني: واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حولر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17–18 أفريل 2006، ص: 367–375.

أولا: دورة حياة المؤسسة الناشئة

يمكن التمييز بين عدة مراحل في حياة المؤسسات الناشئة والتي تترتب تبعا للنمو الذي تحققه، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل (1-1): منحنى المؤسسة الناشئة Start Up

المصدر: بوشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start-Up دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018/05/01، ص: 421.

1- المرحلة الأولى: وتبدأ قبل انطلاق المؤسسة الناشئة، حيث يقوم فرد أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا بما في ذلك دراسة السوق[1]، والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمرارها في المستقبل. كما يتعين البحث عن من يمول تلك الفكرة، وعادة ما يكون التمويل في المراحل الأولى ذاتيا مع احتمالية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

2- المرحلة الثانية: مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هاته المرحلة هو أن يجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ **FFF (Friends, Family, Fools)** فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمقامرة بأموالهم اذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه

[1]- بن تليس عبد الحكيم وآخرون: أشغال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة"، المنظم من طرف فرقة البحث التكويني الجامعي المرفق العمومي والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بنيوسف بن خدة، 10 مارس 2022، ص: 40.

المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الاعلام بالدعاية للمنتج[1].

3- المرحلة الثالثة: مرحلة مبكرة من الاقلاع والنمو: يبلغ فيها المنتج الذروة ويكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج القمة في هاته المرحلة، يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج ويبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع.

4- المرحلة الرابعة: الانزلاق في الوادي: وبالرغم من استمرار الممولين المغامرين في تمويل المشروع، إلا أنه يواجه انزلاقا سريعا نحو الفشل يصل المشروع في هذه المرحلة إلى وادٍ يمكن تدعيته بـ "وادي الحزن" أو "وادي الموت" تصاعد هذا الإنخفاض يهدد بخروج المشروع من السوق إذا لم يتم استجابة له بشكل فوري وخاصة أن معدلات النمو في هذه المرحلة منخفضة جدا.

5- المرحلة الخامسة: تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق اصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع.

6- المرحلة السادسة: مرحلة النمو والصعود: في هاته المرحلة يتم تطوير المنتج بشكل نهائي وينفك عن مرحلة التجربة والاختبار ويطرح في السوق المنافسة، وتبدأ المؤسسة الناشئة في النمو المستمر، حيث يتزايد رواج المنتج ويتزايد الإقبال عليه[2].

ثانيا: أسباب نجاح المؤسسات الناشئة

تستعد معظم الدراسات لتقييم النماذج لتحليل بقاء المؤسسات الناشئة، وفي هذه الدراسة تم استبدال مصطلح النجاح بكلمة بقاء فيما يلي سنتطرق إلى العوامل التي أدت إلى نجاح المؤسسات الناشئة وهي[3]:

---

[1]- بوشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Start-Up* دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 421.

[2]- بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، الوالي فاطمة: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة الطاهري محمد، بشار، 2021، ص: 521.

[3]- ياسين تليلي، أحمد رزمي سياع: دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لولاية روقلة، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020، ص: 777-792.

1- تأثير خصائص شخصية المقاول على بقاء المؤسسة الناشئة:

تتسم خصائص شخصية المقاول في[1]:

أ- تأثير جنس المقاول على البقاء:

ربطت الدراسات العديدة بين متغير الجنس والاستمرارية في المؤسسات الناشئة، وبحسب الباحثين يواجه النساء فرصا أقل في الحصول على التجارب ذات الصلة وشبكات الدعم اللازمة، بالإضافة إلى صعوبة أكبر في جمع الموارد المالية، وهذا يزيد من احتمالية فشل المشاريع الناشئة التي تقودها النساء.

ب- تأثير المؤهل العلمي للمقاول على البقاء:

يؤثر مستوى التعليم بشكل إيجابي على أداء المؤسسة، من المفترض أن يكون التعليم مرتبطا بالمعرفة والمهارات والقدرة على حل المشكلات والانضباط والتحفيز والثقة بالنفس، وهذه العوامل تمكن رواد الأعمال من مواجهة التحديات.

ج- تأثير وضع المقاول قبل الإنشاء على البقاء:

يفترض أن الأفراد الذين يختارون إنشاء مؤسساتهم يفعلون ذلك بإرادة خاصة وعن عمد، يفترض أيضا أن فرص نجاحهم واستمرار أعمالهم هي أعلى بالمقارنة مع أولئك الذين يجبرون على بدء مشاريعهم الخاصة لأنهم يعانون من نقص في فرص العمل أو حسب الرزق.

د- تأثير وجود محيط المقاول على البقاء:

إن الانتماء لعائلة فيها الوالدين مقاولين، يوفر هذا بيئة تعليمية تعطي دروسا مهمة حول الصعوبات المتوقعة والمهارات اللازمة لبدء وإدارة المؤسسة يمكن أن يتعلم الأطفال كيفية إدارة أعمالهم بفعالية لذلك قد يكونون أكثر وعيا بالتحديات التي سيتعرضون لها ويكونون أكثر استعدادا وأقل إحباطا عند ظهور هذه المشكلات.

هـ تأثير دوافع المقاولاتية على البقاء:

يعتمد النجاح على رغبة الناس في أن يصبحوا مقاولين، فتترجم هذه الرغبة لإنشاء مؤسسة وهو أهم العوامل التي تؤثر على نجاحها.

---

[1]- ياسين تليلي، أحمد رزمي سياع: دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لولاية روقلة، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

2- تأثير خصائص المؤسسة الناشئة على بقائها:

إن الخصائص التنظيمية للمؤسسات الناشئة هو تفسير آخر لنجاحها أو فشلها، حيث تتفق معظم الأبحاث على أن حجم المؤسسات المنشأة حديث ومواردها المالية من العوامل الرئيسية المحددة لنجاحها[1].

أ- تأثير تشابه النشاط على البقاء:

إطلاق المقاولين لمؤسسات ذات صلة وثيقة بنشاطهم في السابق، حيث قد اكتسبوا ذخيرة من المهارات ذات الصلة المناسبة، تمكنهم من تكوين علاقات مع الموردين والموزعين والعملاء، مما يعزز قدرتهم على الحصول على الائتمان وتطوير المبيعات وتحقيق أشغال أخرى من التعاون، وكذلك تتيح لهم الوصول إلى شبكات المعلومات.

ب- تأثير حجم رأس المال عند الانطلاق على البقاء:

إن حجم رأس المال والتمويل الكافي في السنوات الأولى هو ضمان لاستمرارية تطوير المؤسسة وحمايتها من الأحداث غير المتوقعة، فزيادة رأس المال المستثمر في البداية له تأثير بشكل إيجابي على بقاء المؤسسة.

ج- تأثير التحضير للإنشاء على بقاء المؤسسة:

من الضروري أن يؤدي التحضير الجيد لإنشاء المؤسسة إلى زيادة فرص نجاحها، حيث تكون هناك العديد من المتغيرات التي يجب مراعاتها في إعداد المشروع:

- تأثير التدريب المقاولاتي على البقاء؛
- تأثير مخطط الأعمال على البقاء؛
- تأثير المرافقة بعد الإنشاء على البقاء.

وهذه هي أهم عوامل نجاح المؤسسة الناشئة وبقائها.

ثالثا: أسباب فشل المؤسسات الناشئة:

هناك عدة أسباب أدت إلى فشل المؤسسات الناشئة نذكر منها[2]:

- التخطيط غير الكافي؛
- عدم القدرة على الإدارة؛

(1) -Lasch, F., Le Roy, F. & Yami, S. (2005). Les déterminants de la survie et de la croissance des start-up TIC. Revue française de gestion, no 155(2), p 41.

(2) - Adgali Dalal, The relation ships between business plan. The success of startup ; an emprical study on algerian startup, Journal of economic and Research, Fif thissue, 2014, p 01-20.

- عدم فهم متطلبات رأس المال للأعمال التجارية المتنامية؛
- سوء توقيت الإنفاق بسبب سوء التخطيط؛
- الاعتماد المفرط على فرد واحد أو على حدث معين متوقع؛
- عدم اختيار واستخدام المستشارين المهنيين الخارجيين المناسبين؛
- تقدير الخاطئ لطلب السوق على المنتج أو خدمة.

وهناك عوامل أخرى ساهمت أيضا هي الأخيرة في فشل المؤسسات الناشئة وعدم استمراريتها[1]:

- عدم وجود حافز وحماس للمضي في المشروع في ظل تشكيل فريق عمل يسوده الصراع؛
- نقص الاستشارة المتخصصة وهيئات المرافقة وتأصيل الحكومية منها والخاصة؛
- نقص الخبرة في المجال وعدم تلقي تكوين والتدريب اللازم لخوض فكرة المشروع؛
- الهيكل التنظيمي يتم بالركود الإبداعي ولا يحدث هندسة للموارد البشرية دوريا لتحسين أدائه، ورفع كفاءته؛
- الاعتماد على صيغ تمويل خاطئة كالقروض قصيرة الأجل أو صيغ تمويل ولا تصل فيها نسبة صاحب المشروع أحيانا إلى 10% كما هو الحال في حالة القرض المصغر.

[1]– هشام بروال، جهاد خلوط: التعليم المقاولاتي وحتمية ابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 03، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، ص: 21.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

يهدف المبحث إلى تطبيق المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة وتطبيقها على القطاعات الاقتصادية وتنميتها مع بيان دور الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الشعوب المتقدمة لتحقيق تنمية مستدامة للموارد الطبيعية والبشرية[1]، ويضم هذا المبحث عدة مطالب سنتطرق إليها بالتفصيل.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

قبل التطرق لمفهوم التنمية المستدامة لابد لنا من دراسة ومعرفة مفهوم التنمية لغة واصطلاحا.

1- مفهوم التنمية:

أ- لغة: يقال نما المال وغيره وينمي نميا ونميا ونماء أي زاد وكثر، فالنماء الزيادة وأنميت بالهمزة: أنماه الله إنماء، ويقال كذلك: نماه الله، فيعدى بغير همزة، ويقال: نمّاه فيعدى بالتضعيف، وفي اللغة أيضا: نما ينمى وينمو، وأنميت الشيء ونميته أي جعلته ناميا.

ب- اصطلاحا: حضي موضوع التنمية باهتمام كبير خاصة من جانب المهتمين بالدراسات الإنسانية، لم ينله أي موضوع آخر بنفس الدرجة، وكان من نتيجة هذا الاهتمام أن ظهرت العديد من النظريات التي تناولت موضوع التنمية، منها ما يحاول أن يركز على الجانب الاقتصادي ومنها ما يحاول التركيز على الجانب الاجتماعي، ومنها ما يحاول أن يركز على الجانب السياسي، إلا أنه بمراجعة تلك النظريات، يظهر أنه في المراحل الأولى كان التركيز على الجانب الاقتصادي البحث بمعنى أن معظم الدراسات قد انصبت على معالجة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث، وبالتالي تم ربط التنمية بالاقتصاد[2].

أما مفهوم التنمية ككل فهي وسيلة الدول النامية لتقليص فارق التقدم والرفاهية الذي يفصلها عن الدول المتقدمة ويجب أن ينظر إلى التنمية ككل شامل بدلا من الوقوع في فخ التجزئ وتغليب جانب على

---

[1]- عبد الله حسون محمد وآخرون: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العراق، العدد 67، 2015، ص: 339.

[2]- سعود عبد المجيد: البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013-2014، ص: 105.

آخر، وهناك مدارس عديدة في التنمية وأنواعها والتصورات التي تقوم عليها، مثل التطورية التي تقوم عليها التنمية المادية والارتقائية التي تقوم عليها التنمية الرومية، والتقدم الذي تقوم عليه التنمية البشرية[1].

تعنى التنمية المستدامة بأنها زيادة المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية وإن إحداث النمو الاقتصادي والتكنولوجي يمثل السبيل إلى حماية البيئة والحد من الاستنزاف الكبير لخيراتها، إذ أن سعي الدول نحو التحقيق التقدم والرقي والتنمية الشاملة وتحقيق مستوى عال من الرفاهية أدى إلى استخدامات ألحقت أضرار بالموارد المتاحة واستنزافها، وبالتالي فإن السعي إلى تحقيق الموازنة والانسجام بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات البيئة هو ما يطلق عليه اليوم بالتنمية المستدامة[2].

إن مفهوم التنمية المستديمة لم يأت استجابة لمشاكل التنمية في الدول النامية فحسب، بل كان استجابة بصورة أكبر للنتائج السلبية التي يعاني منها كوكب ومجتمعاتنا بسبب تطبيقات النموذج الرأسمالي الغربي، لذلك فإن المفهوم يعني عمليا إن يقاس تقدم أو تخلف أي دولة غنية أو فقيرة، على أساس معايير الاستدامة التنمية والتعريف الذي يلقي شهرة أكثر بغض النظر عن الإجماع الذي يستعين به أي باحث في هذا الموضوع، هو ذلك الذي ورد في تقدير لجنة "سبرند تلاند" المشار إليه، حيث عرف التنمية المستديمة بأنها: "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض لخطر قدرة أجيال مستقبلية على تلبية حاجاتهم"[3].

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية المستدامة

تحظى التنمية المستدامة بأهمية كبيرة في ظل التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة، تهدف إلى تحسين جودة الحياة وضمان تقديم الاحتياجات الأساسية للأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، يعتبر التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية جوهريا لضمان استدامة التنمية.

---

[1]– عبد الله موساوي: حدود دور الدولة في التنمية البشرية حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013–2014، ص: 10.

[2]– إبراهيم سعيد البيضائي، ناهدة حسين علي الأسدي: أهمية البحث العلمي ودور الجامعات في إدارة المعرفة والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2020، ص: 51.

[3]– وزاني محمد: التنمية المستديمة نظرة الفكر الوضعي واستشراف البديل الإسلامي، مجلة الدراسات العلمية، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2013، ص: 325.

أولا: أهمية التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أهمية بالغة على المجتمع لما تسعى لتحقيقه من خلال تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبلية على تلبية الاحتياجات، ومن بين أهمية التنمية المستدامة ما يلي:

- التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة؛

- تكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة للتتمكن من ترك إرث للجيل القادم؛

- كما أن التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الشمال والجنوب وتكامل للمصالح بينهما وسداد الدين الدول المتقدمة التي استنزفت موارد الدول المتخلفة إبان الاستعمار[1].

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة الساكن في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول ديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، أنها ببساطة تنمية تستوجب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

---

[1]- مدحت أبو النصر، ياسيت مدحت محمد: التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017، ص: 91-92.

[2]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار الفصاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2014، ص: 28.

3- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

4- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

5- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون اشمئزازها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها[1].

[1]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الشكل (1-2): أهداف التنمية المستديمة

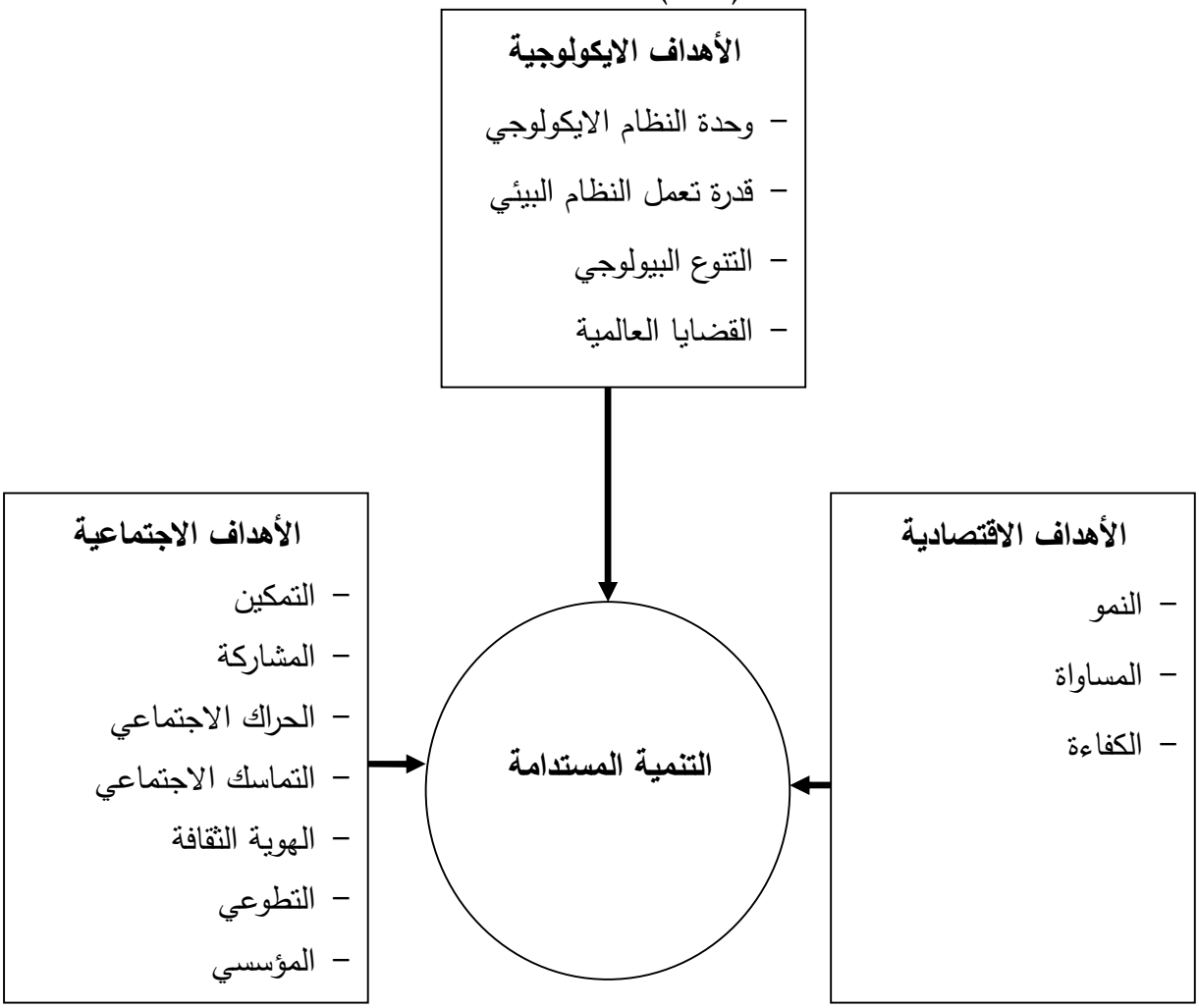

المصدر: تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013-2014، ص: 20.

المطلب الثالث: أبعاد وخصائص التنمية المستدامة

التنمية التنمية تشكل إطارا شاملا يتناول عدة أبعاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تهدف إلى تحقيق نمو مستدام وتوزيع عادل للثروة، بالإضافة إلى تعزيز المساواة وتحسين جودة الحياة في السياق البيئي، تسعى للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية دون التأثير الضار، مع التركيز على استدامة الموارد والحفاظ على التنوع البيولوجي يعزز التفاعل بين هذه الأبعاد الاستدامة الشاملة ويسهم في تحقيق تقدم مستدام للمجتمعات والبيئة ويتضمن هذا المطلب أبعاد وخصائص التنمية المستدامة من بينها:

أولا: أبعاد التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تشمل مجموعة متنوعة من الجوانب تتداخل فيما بينها يجب أخذها بعين الاعتبار منها ما يلي[1]:

1- البعد الأخلاقي الاجتماعي:

إن الآراء الأخلاقية تمثل قيدا على السلوك، فالجيل الحالي عليه تعهدات أخلاقية للأجيال المقبلة، والتنميةالمستدامة في هذا الجانب تكون من خلال التحكم في:

- النمو السكاني ووقف التدفق نحو المدن؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الجيل الواحد وبين الأجيال؛
- ضبط السلوك الاستهلاكي وتوجيهه؛
- تحقيق العدالة في التوزيع والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية.

2- البعد البيئي:

يمكن للتنمية المستدامة أن تحقق البعد البيئي من خلال:

- تحقيق الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية؛
- الحد من العوامل الملوثة للبيئة؛
- المحافظة على الموارد للأجيال المقبلة.

3- البعد الاقتصادي:

إن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل هي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة، وهذه الأبعاد يمكن التعبير عنها من خلال مفهوم مخزون رأس المال الذي يشمل كل المعطيات ومقدرات المجتمع، ويعكس مكونات أبعاد هذه التنمية.

ويمكن للتنمية المستدامة أن تحقق البعد الاقتصادي من خلال[2]:

- خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية؛
- إحداث تغيرات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج؛
- توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا؛
- ترشيد المناهج الاقتصادية، وعلى رأس ذلك تأتي فكرة المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية؛

---

[1]- فاطمة بكدي: إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012-2013، ص: 30.

[2]- المرجع نفسه، ص: 31.

- المساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخيل؛
- تقليص الإنفاق العسكري من خلال خلق ترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يكفل النمو الاقتصادي المسؤول والطويل.

الشكل (1-3): تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة

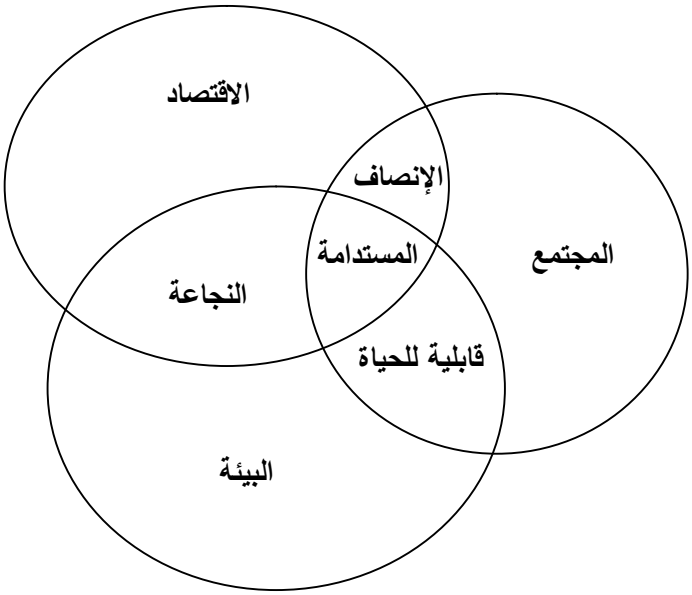

المصدر: رحال مراد: **التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال فترة (2000-2010)**، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011-2012، ص: 32.

من خلال الشكل رقم (1-3) تتجلى مظاهر تكامل وترابط أبعاد التنمية المستدامة في أبعادها الثلاثة، بحيث يعتمد الاقتصاد على الموارد الطبيعية والبيئة، بينما يعتمد المجتمع على اقتصاد قوي لتوفير فرص العمل والخدمات الأساسية، مع استثمار في الطاقة المتجددة في حماية البيئة من خلال تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، كما يُساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي، أما من ناحية البعد الاجتماعي فهو يُساهم في التعليم النوعي في بناء مجتمعات أكثر معرفة ومهارة، ويحفزهم على النمو الاقتصادي والابتكار، وتعزيز التسامح والعدالة الاجتماعية.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بعدة جوانب نذكر منها ما يلي[1]:

- التنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات؛
- هي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض؛

[1]- شرع يوسف: الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية حالة الجزائر 2000-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010-2011، ص: 72.

- هي تنمية تصنع الاحتياجات الأساسية للفرد في المقام الأول؛

- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في التنمية الطبيعية بعناصرها ومركباتها الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة؛

- هي التنمية لا تقوم بتبسيط المنظومات البيئية لسهولة التحكم فيها فهي تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها النباتية والحيوانية؛

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بانسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المستدامة المنشودة؛

- شمولية أهداف التنمية كون المفهوم الحديث للتنمية لا يقتصر على رفع مستوى الدخل القومي للبلدان، وإنما يضاف له التقدم في كافة مجالات الحياة من تعليم وخدمات الصحة وتحقيق توازن نسبي للدخل وتحسين مستوى الخدمات العامة والمجتمعية وإنما أيضا بالحفاظ على التوازن البيئي؛

- اعتماد التنمية بشكل أساسي على مقوماتها المختلفة من داخل الحيز الجغرافي وخاصة المفاصل الرئيسية لتلك المقومات المتمثلة بالإنسان والبيئة، وهذه الخاصية تعطي صفة الذاتية والاستمرارية لاحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛

- القدرة على تجاوز المعوقات وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة من خلال كون التنمية المستدامة تحقق النمو وتراكم المعرفة واستمرار التطور في المجال المادي والمعنوي للبلد بما يضمن عدم استنزاف الموارد الطبيعية لهذه الأقطار، إن صفة الديناميكية والشمولية يجعل عمليات التنمية المستدامة ذات استمرارية بإبعادها المكانية والزمنية[1].

[1]- فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016، ص: 57.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسات الناشئة بالتنمية المستدامة:

ينتج عن التوسع في إقامت المؤسسات الناشئة وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه لهذا النمط مدروسا كلما تضاءلت سلبياته وتوسع نطاق إيجابياته ويؤكد العلماء أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية الجديدة والمتميزة، وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المؤسسات الناشئة له دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي[1].

المطلب الأول: تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغير في أنماط الإنتاج، استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة مسألة اختيار وتمويل وتحسين النفايات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، إضافة إلى النشاطات المرتبطة بالاستهلاك وكذلك الشروع في تجسيد إستراتيجيات توجهات تشارك فيها جميع الشرائح.

هذه النظرية أكدت من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992 الذي قرر أن عملية التنمية المستدامة كمبدأ جديد للتنمية الاقتصادية لا تتطلب التأكيد المطلق على الاعتبارات الاقتصادية دون الأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية، ووفقا للبعد الاقتصادي فإنها تعمل على تطوير التنمية الاقتصادية بالأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد[2]، ويمكن استعراض دور البعد الاقتصادي فيما يلي:

1- المؤسسات الناشئة تساهم في زيادة الإنتاج المحلي:

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الإنتاج المحلي وذلك من خلال عملها على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة، كما تحقق ارتفاعا في معدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تمثل مناخا مناسبا للتجديد والابتكار. مما يرفع من استخدامها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام كما أن إنتاجية العامل باستمرار، بالإضافة إلى أن المؤسسات

---

[1]- صورية بوطرفة، نجوى نصرة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه الخضر، الوادي، الجزائر، 2022، ص: 977.

[2]- فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، 2023، ص: 605.

الناشئة تساهم في التخفيف من الإسراف والضياع على المستوى الوطني، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة حجم الإنتاج الوطني، وتنوعه، بشموله العديد من المنتجات البديلة أو المكملة[1].

2- المؤسسات الناشئة تساهم في معالجة بعض الاختلافات الاقتصادية:

تعمل الأعمال الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار ونظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، كما تساهم في علاج اختلال ميزان مدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من إستيرادها[2].

3- المؤسسات الناشئة تساهم في تنويع الهيكل الصناعي:

تؤدي المؤسسات الناشئة دورا هاما في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وتلك نظرا لصغر حجم نشاطها مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الجارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية فضلا عن تلبية احتياجات الصناعية الكبيرة، بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها[3].

المطلب الثاني: تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

يتضمن هذا المطلب دراسة مساهمات أبعاد الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة ومن بينها:

1- المؤسسات الناشئة تساهم في القضاء على الفقر:

القضاء على تدني القدرة المعيشية والفقر من أهم التحديات العالمية، ومن هنا فوجود هذه المؤسسات الناشئة، غايتها امتصاص البطالة والقضاء على الفقر عن طريق خلق مناصب الشغل وبها يتم القضاء على الفقر، إضافة إلى أن تستخدم الطاقة السيرة التكلفة والدعاية الصحية غير المكلفة الأمن الغذائي، وفرض التعلم كلها تعتبر عوامل أساسية للقضاء على الفقر[4].

كما للقطاع الخاص دور مهم أيضا في خلق فرص عمل وبه يتم القضاء على البطالة.

ومن بعض الأمثلة عن المؤسسات الناشئة في هذا الخصوص نذكر ما يلي[5]:

---

[1]- محمد علي جودي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص: 44.

[2]- مخوخ رزيقة: المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، سبتمبر 2020، ص: 06.

[3]- بوالشرش نور الدين: المقالاوتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المقاولاية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد، 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2020، ص: 11.

[4]- فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 606.

[5]- المرجع نفسه، ص: 606.

تقدم الشركة التشكيلية الناشئة Dotqlasses نظارات الطبية منخفضة التكلفة، على الصعيد العالمي، حيث أن هناك الكثير من الأشخاص بحاجة إلى نظارات طبية لا يمكنهم تحمل تكاليفها وهذا سوف يكون عائقا في تعليمهم وبعدها يؤثر على فرصة العمل وعدم توفر الأفراد على نظارات يراه الاقتصاديين عائق أمام التقدم الاقتصادي، لمعالجة هذا الأمر تعمل شركات التكنولوجيا الاجتماعية الناشئة على طرق لتوفير نظارات الطبية منخفضة التكلفة للفقراء.

هناك مثال آخر عن الشركة الدانماركية Pesitro التي توفر حلول طهي ميسورة التكلفة غالبا ما تفتقر العائلات الفقيرة إلى معدات المطبخ الأساسية لإعطائها للعائلة قصد الطهي وتوفير الطعام المغذي لديهم وبتكلفة رخيصة.

2- المؤسسات الناشئة تساهم في القضاء التام على الجوع:

يعتبر النمو الديمغرافي المرتفع وقلة الأمطار وشح المياه أحد أكثر المشاكل التي تهدد الدول بالمجاعة، فلهذا من الوسائل القضاء على هذه المشاكل تقدم المؤسسات الناشئة حلول من خلال استخدام مزارع ذكية، واستعمال الزراعة العمودية الآلية، ومن روادها شركة Next food ومن خلالها تعتبر طريقة مستدامة وقابلة للتطوير لمكافحة الجوع في المناطق الحضرية[1].

وبذلك يتم القضاء على الجوع عن طريق توفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة[2].

3- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق الصحة الجيدة والرفاهية الاجتماعية:

والغاية من هذا الهدف هو ضمان حياة صحية وتعزيز العيش الكريم في جميع الأعمار وهو أمرا أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ومما أجدر الإشارة إليه أن التقدم العلمي أدى بتطور صحة الناس وابتعاد تلك الأمراض التي كانوا يهانون منها، ومنها تم التقليل من الوفيات بارتفاع معدل النمو، وحماية المرأة والأطفال[3].

ومن أهداف التنمية الرقمنة الصحة بوضع بيانات المرض والأجهزة الطبية، والطب الشخصي والخدمات الصحية للمناطق المعرضة للخطر والدعم السريري كلها تهدف إلى تنمية مستدامة[4].

---

[1]-فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 607.

[2]- المرجع نفسه، ص: 607.

[3]https://web.archive.org/web/20180227134739/http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainabledevelopment-goals/goal-2-zero-hunger.html تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/09 على الساعة: 20:13

[4]-فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 607.

4- المؤسسات الناشئة تساهم في نشر التعليم:

تعمل المؤسسات الناشئة في تكنولوجيا التعليم من تقنيات مثل الأساليب السمعية البصرية التشجيع التعلم التجريبي، وذلك بالعمل على تطوير أنظمة تعليمية جديدة، كما تستخدم هذه الشركات المدارس ومجالس التعليم التحليلات لتتبع نتائج الطلاب وتحسينها ومن بين أهم الشركات على سبيل المثال شركة ME.Feka وهي شركة ماليزية ناشئة تقدم أساليب وبرامج ودورات تدريبية في إعداد ومساعدة الطلاب لنقل الوظائف وتعزيز الإدماج للمجتمعات المحرومة[1].

5- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين:

من أهداف التنمية المستدامة الرفع من مستوى المساواة بين الجنسين في جميع نواحي الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية، فالمؤسسات الناشئة يتجلى دورها في تقديم مجموعة من الأجهزة والأنظمة الأساسية لضمان سلامة المرأة من جميع نواحي الحياة والاحتياجات المهنية لها[2].

وعلى سبيل المثال شركة There she Goes وهي شركة فرنسية ناشئة تضع تطبيق على الهاتف (منصة) خاص بالنساء الممتهنات قصد السماح لهن بحضور الملتقيات والندوات ومقابلة سيدات الأعمال لتعزيز حياتهن المهنية، ويوفر لهم لوحة تحكم لمساعدتهم على إدارة مجتمعهم بسهولة.

6- المؤسسات الناشئة تساهم في الحد من أوجه عدم المساواة:

يهدف إلى تقليص الفجوة والحد من ظاهرة الفقر والطبقية الموجودة في المجتمع، وهذه الظاهرة موجودة بدرجة أعلى في الدول النامية، لأن عملية التصنيع وتركيز المال في معظمه تجمع عند فئة من الأشخاص وبذلك أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لتخفيض حدة الفقر، ومن هنا ظهرت التوصيات على العمل والنظر إلى احتياجات الفئة الهيئة والمستضعفة[3].

ومن أمثلة المؤسسات الناشئة في هذا الصدد شركة Aaivilate الولايات المتحدة الأمريكية، هي شركة البرمجيات لخدمة Saas ملتزمة بالحد من العودة إلى الإجرام.

---

[1]-فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 607.

[2]- يوسف حسين، إسماعيل صديقي: دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2012، ص: 75.

[3]- المرجع نفسه، ص: 75.

7- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق مدن ومجتمعات محلية مستدامة:

من تحديات التنمية المستدامة جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع بأسعار معقولة وآمنة وقادرة على الصمود، وهذا الهدف يعتبر مؤشرا لقياس نسبة التحضر في البلد[1].

ومن أمثلة المؤسسات الناشئة التي تعمل في هذا المجال شركة Vikua في أمريكا اللاتينية، التي تمتص في تطوير المدن ذكية، وذلك من خلال استخدام انترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي لإنشاء برنامج إدارة مدن معياري يمكن تكييفه وفقا لاحتياجات أي حكومة[2].

8- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق السلام والعدالة والمؤسسات القوية:

وذلك تشجيع ووضع إقامة ومجتمعات سليمة قصد تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية للوصول إلى عدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة تخضع للمساءلة قصد مكافحة الجريمة بشتى أنواعها وحماية المواطنين من الاعتداءات العنيفة عليه، والحد من الاتجار بالجنس وإساءة المعاملة الأطفال وغيرها من الجرائم، وتعزيز المؤسسات القضائية وإعطاء استقلالية كاملة للقضاء من أجل إنقاذ القانون والعمل على إقامة مجتمع أكثر سلما وعدلا.

ومن أمثلة المؤسسات الناشئة في هذا المجال شركة OS City في بنما، حيث طورت منصة Smartcid لدعم الحكومة بالإجابات على طلبات المواطنين للحصول على المعلومات باستخدام الذكاء الاصطناعي[3].

المطلب الثالث: تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة:

تم في هذا المطلب عرض مجموعة من الأهداف ذات الطابع البيئي والتي تستهدف التنمية المستدامة إلى تحقيقها مع بيان مدى مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيقها كما يلي:

1- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق الاستهلاك والإنتاج المسؤولين:

بمعنى ضمان وجود أنماط الاستهلاك وإنتاج مستدامة، ويكون ذلك عن طريق استخدام أساليب للإنتاج صديقة للبيئة، ويجب التقليل من كمية النفايات، والاعتماد على تكريرها ورسكلتها بالطرق التي تحافظ على البيئة[4].

---

[1]- Ferré, J.L. , Les start-up: nouvelle économie, nouvel Eldorado?, 2000, p 110.

[2]–أمال بوسمينة، أسماء سفاري: مداخلة دور المؤسسات الناشئة في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ملتقى وطني التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد المعرفي، رهان لتحقيق التنمية المستدامة، يومي 02-03 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

[3]– فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 608.

[4]– بوالشعور شريفة: دور حاضنات في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Star-Up، مرجع سبق ذكره، ص: 417.

ومن أمثلة عن ذلك شركة AKQUILALS الموجودة في بيرون، والتي تعتمد على رسكلة وإعادة المنتجات المستعملة باستخدام تقنيات حديثة حفاظا على البيئة.

2- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق مياه نظيفة وصحية:

التزَمَ الدول بتوفير حياة أفضل للمواطنين يكون بتوفير بيئة مالية صحية وتصريف المياه الصرف الصحي بتقنيات عملية قصد المحافظة على البيئة وكذلك الحصول على المياه العذبة بكميات ونوعية كافيتين، شرط أساسي لتحقيق العديد من أبعاد التنمية المستدامة، وتعتبر النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه الضرورية للحياة[1].

ومن أمثلة المؤسسات الناشئة الدنماركية Life Solutions4 مياه شرب آمنة وبأسعار معقولة للأشخاص منخفضي الدخل، حيث تقوم هذه الشركة الناشئة تبعية ما يصل إلى 4 لترات من الماء، ويتسخدم الأشعة فوق البنفسجية (uv) والحرارة من الشمس لقتل الكائنات الحية الدقيقة في الماء، بعد التعرض لأشعة الشمس لمدة 4 ساعات يكون الماء آمنا للشرب، هذا الحل أرخص بكثير من استخدام الفحم ويقلل من انبعاثات الكربون أيضا[2].

3- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق طاقة نظيفة:

لا يزال 13% من سكان العالم يفتقرون إلى الكهرباء الحديثة، كما يعتمد ثلاثة مليارات شخص على الخشب أو الفحم أو فضلات الحيوانات في الطهي والتدفئة، ولأن الطاقة هي المساهم المهيمن في تغيير المناخ، حيث تمثل حوالي 60 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، وتتسبب في تلوث الهواء، ففي عام 2016، زادت حصة الطاقة المتجددة باسرع معدل منذ عام 2012، بزيادة 0.24 نقطة مئوية، ووصلت إلى ما يقرب من 17.5 من المائة بسبب النمو السريع في الطاقة الكهرومائية، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية وعلى سبيل المثال تقوم شركة V-Lats السويسرية الناشئة بتطوير سماعة رأس الواقع المعزز بشكل أساسي المقاولين، يقوم حلهم بتصوير بيانات GIS المعقدة وتركيبها على مواقع العمل، وهذا يمكن مزودي الكهرباء من وضع الكابلات والأسلاك بدقة تحت الأرض من خلال التنمية الحضرية العشوائية في معظم أنحاء آسيا، من أن يمكن هذا الحل الحكومات المحلية من توفير إمدادات الطاقة دون انقطاع لسكانها[3].

---

(1) -Ferré, J.L, Les starts-Up : nouvelle économie, Nouvelle Eldorado ?, 2000, p 112.

(2)- فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 609.

(3)- أمال بوسمينة، أسماء سفاري: مداخلة دور المؤسسات الناشئة في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ملتقى وطني التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره.

4- المؤسسات الناشئة تساهم في تحقيق العمل المناخي:

وذلك باتخاذ إجراءات عامة لمكافحة تغيير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة، ومن أمثلة المؤسسات الناشئة التي تعمل في هذا المجال مؤسسة البيانات الحضرية الخضراء الإسبانية، وهي عبارة عن منصة برمجية لها قاعدة بيانات عالية مع معايير بيئية لعمليات صنع القرار[1].

5- المؤسسات الناشئة تساهم في المحافظة الحياة تحت الماء:

وذلك بالحفاظ على البحار والمحيطات وجميع الموارد البحرية واستخدامها بطريقة عقلانية على نحو يتم به تحقيق تنمية مستدامة، لأن الحفاظ على المياه وتركيبتها الطبيعية والكيميائية الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها، يؤدي بنا إلى الحفاظ على البشرية والأرض جميعها، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به شركة RanMarine في الولايات المتحدة بتطوير طائرات بدون طيار تعمل بالماء لمساعدة الحكومات على تنظيف ومراقبة جودة المياه في الوقت الفعلي[2].

6- المؤسسات الناشئة تساهم في المحافظة على الحياة في البر:

ويقصد به حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيزها واستخدامها على نحو مستدام، ولإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، وقف تدهور الأراضي واستنزافها، وعدم المساس بالتنوع البيولوجي البري.

ومن أمثلة ذلك على المؤسسات الناشئة التي تعمل في هذا المجال شركة Munidigital في الأرجنتين، حيث وضعت هذه الشركات تطبيق يمكن للمواطنين من تحديد إشارات جغرافية للأشجار في مجتمعاتهم وبها يتم تحقيق إدارة أفضل لأراضي البلديات ومواردها الطبيعية[3].

---

[1]- فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 609.

[2]- أمال بوسمينة، أسماء سفاري: مداخلة دور المؤسسات الناشئة في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ملتقى وطني التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد المعرفي، مرجع سبق ذكره.

[3]-فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 609.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسات الناشئة وسيلة فعالة لعدة مشاريع فيها دور كبير في تطوير المجتمع من خلال الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والفردية في التقليل من مشكل البطالة وتوفير مناصب الشغل وذلك راجع للتخطيط الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية والتنمية المستدامة في السوق والمحافظة عليها.

تعمل المؤسسات الناشئة على تحقيق النمو البيئي بشكل مستدام من خلال الابتكار والإبداع في تطوير المشاريع الصغيرة وتقديم منتجات وخدمات تلبي إحتياجات المجتمع وتحل مشكلاته وذلك باعتبار التنمية المستدامة عملية تعزيز التنمية بشكل متوازن، وتهدف إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها.

تهدف التنمية المستدامة إلى الحفاظ على الاستدامة البيئية من خلال حماية الموارد الطبيعية وتقليل التلوث وتعزيز الطاقة المتجددة، بحيث تمثل التنمية المستدامة استثمار طويل الأجل حين تحقق التنمية الاقتصادية وتقوم على إيجاد فرص عمل للأفراد وتعزيز الابتكار والتنمية التكنولوجية في القطاعات المستدامة. تعزز التنمية المستدامة أيضا الاستدامة البيئية وتحمي الموارد الطبيعية الثمينة وتخفض الانبعاثات الضارة وتحسن جودة الهواء والمياه.

الفصل الثانـي

واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

"دراسة حالة تجربة وطنية مؤسسة

"FINALEP

تمهيد:

تتزايد أهمية المؤسسات الناشئة في الجزائر كمحرك للتنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل بعكس واقع هذه المؤسسات التحديات والفرص التي تواجهها في بيئة الأعمال المحلية، سنقوم في هذا الفصل بتحليل الوضع الحالي للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مع التركيز على دراسة حالة تجربة وطنية، حيث تم اختيارنا على واقع مؤسسة ***FINALEP***.

إضافة لما سبق سنسلط الضوء على الدور المتنامي للمؤسسات الناشئة في تعزيز الابتكار، وتحفيز النمو الاقتصادي وهو أمر لا يمكن إغفاله في سياق الاقتصاد الجزائري المتطور، بينما تشهد الجزائر تغيرات هامة في بيئة الأعمال وسياسات دعم ريادة الأعمال، وهذا تحت الدراسة الموسومة بـ "المؤسسات الناشئة تجربة الجزائر نحو التنمية المستدامة".

وعليه سنتطرق في الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للانطلاق نحو التنمية المستدامة

المبحث الثالث: دراسة حالة تجربة مؤسسة وطنية FINALEP

المبحث الأول: واقع المؤسسات الناشئة في الجزائر

في الفترة الأخيرة أصبحت المؤسسات الناشئة محور اهتمام كبير في بيئة الأعمال الجزائرية، إذ يلاحظ تأخر الجزائر في إطلاق مشاريع مثل هذه نتيجة لتأخرها التكنولوجي وضعف الاستثمار الحكومي في البحث العلمي والتطوير، على الرغم من وجود بعض المبادرات القليلة في إنشاء مؤسسات ناشئة، إلا أنه لا تزال الخبرات والتجارب الرائدة محدودة، حيث تقتصر معظم المؤسسات الناشئة في مجال التسويق الإلكتروني على تقليد النماذج السابقة في العالم.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الناشئة في الجزائر

لقد عرف المشرع الجزائري المؤسسات الناشئة وفقا للمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 27 محرم 1442هـ الموافق لـ 15 سبتمبر 2020م والمتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة: "مؤسسة ناشئة" ومشروع مبتكر، وحاضنة الأعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها سيرها، تعتبر المؤسسة الناشئة كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير التالية[1]:

- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني 8 سنوات؛
- يجب أن يعتمد نموذج الأعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة؛
- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية؛
- أن يكون رأسمال المؤسسة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"؛
- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية؛
- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

وحسب المادة 14 من نفس المرسوم التنفيذي تمنح علامة "مؤسسة ناشئة" للمؤسسة لمدة أربع 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة (1) حسب الأشكال نفسها.

أولا: القانون التأسيسي للمؤسسات الناشئة الجزائرية:

فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار خارج المحروقات، أعلنت الحكومة مساء الاثنين 02 نوفمبر 2020 عن ثمانية قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها وعلى رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها، وحسب بيان للوزارة الأولى توج مجلس وزاري مشتركا حول الملف، فإنه يتم

[1]- الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 55، المؤرخة في 21 سبتمبر 2020، ص: 11.

تناول عرض حول آليات مساعدة المقاولاتية وقيودها وحدودها في تمويل المؤسسات الناشئة، بالإضافة إلى ذلك أقر مشروع قانون المالية لسنة 2020 تسهيلات وتحفيزات جبائية لفائدة هذه الأخيرة التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيات الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطويرها لاحقا، وتمكن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة على إحداث إطار قانوني وتنظيمي وتحديد طرق تقييم أدائها للمؤسسات الناشئة.

من خلال وضع خارطة طرق لدعم وتمويل هذه المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفاعلية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني كما تم إنشاء صندوق رأسمال استثماري بمشاركة البنوك العمومية والوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحضائر التكنولوجية، بهدف تشكيل شركة لتمويل المؤسسات الناشئة، نص قانون المالية التكميلي 2020 الذي يسمح للشركات الرأسمالية بحيازة أكثر من 49% من حصص الشركات الناشئة بغية دعم لتمويل المؤسسات الناشئة الذي يمثل التحدي الرئيسي لنمو هذه المؤسسات ذات القدرات العالية وبالنسبة للمؤسسات رأسمالها استثماري فقد حدد قانون 2006 مساهمة هذه المؤسسات في المشاريع الاقتصادية بنسبة 49%، كما تم اقتراح استحداث أربع أنواع لمناطق اقتصادية على مستوى الوطن تكون حاضنة المؤسسات الناشئة والاستثمارات الأخرى بمزايا مالية وجبائية محفزة[1].

المؤسسة الناشئة هي مجموع الموارد البشرية والمادية التي ترصد لأجل ترقية فكرة إبداعية قد تكون جديدة موجودة في أسواق خارج نطاقها الذي تستهدفه وعادة ما يكون تمويلها من متعاملين اقتصاديين كالبنوك والمؤسسات الرائدة والهيئات الحكومية الداعمة والملاحظ في الجزائر أن أكثر من 500 مؤسسة أنشأت بتمويل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وأهم القرارات تجسيد الإستراتيجية والتي أعلن عنها الوزير الأول عبد العزيز جراد تتمثل في:

- إنشاء صندوق استثماري مخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجز الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد معرفة؛

---

[1]– قسوري إنصاف، قشوط إلياس: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"، جامعة جيجل، الجزائر، 2021، ص: 253–269.

- تحويل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتقديرها ANPT إلى الوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HVD للمؤسسات الناشئة الذي تجري إنجازه من قبل شركة "سونطراك" على مستوى حديقة الرياح الكبرى دنيابارك إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛

- تمكين حاملي المشاريع والمؤسسات الناشئة من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني؛

ثانيا: تطور المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يعتبر موضوع الشركات الناشئة من أكثر المواضيع التي تسلطت عليها الأضواء في بيئة الأعمال الجزائرية مؤخرا، وتجدر الإشارة أن الجزائر تأخرت قليلا في إطلاق هذا النوع من المشاريع خاصة في ظل التأخر التكنولوجي على مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير الذي لم يتجاوز 7% من إجمالي الإنتاج المحلي سنة 2016[1].

بالنسبة للجزائر وبالرغم من وجود بعض المبادرات المحدودة في المؤسسات الناشئة، إلا أنه ولحد الآن لا توجد تجربة رائدة كما يلاحظ أن أغلب المؤسسات الناشئة تنشط في مجال التسويق الإلكتروني، كما أنها مجرد محاكاة لتجارب سابقة في العالم كما هو الحال بالنسبة لنجاح المؤسسات الناشئة على المستوى الوطني. شركة واد كنيس «Oued Kniss» وهو موقع إلكتروني مخصص للإعلانات، تم إطلاقه سنة 2006 وهو عبارة عن إعادة الفكرة ثم تطبيقها في فرنسا Lebencion.f[2].

كما في تطور المؤسسات الناشئة هناك نظرة ترتبط بالنظرة الثقافية المجتمعية، وهذا يجعل الشاب الجزائري الراغب في الاستثمار في هذا الميدان يخضع للتأثيرات المحيطة، فنحن عندما نرى مؤسسة ناشئة لا نعيرها أهمية، فنجد مثلا الشباب حين يرغب في إجراء تربص فإنه يختار ويفضل أكبر المؤسسات على المؤسسات الصغيرة، والسبب هو اعتقادهم بأن المؤسسة الصغيرة أو الناشئة لا تملك

---

[1]– حسين يوسف صديقي: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021، ص: 77-79.

[2]– بوالشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start-Up، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 427.

شيء تمنحه إياه أو تضيفه لهم، لكن الواقع هو عكس ذلك تماما، فالطالب أو المتربص يمكن أن يتعلم الكثير من الأشياء في المؤسسات الناشئة بدل مؤسسة ناشئة[1].

لا تتمتع المؤسسات الناشئة بسمعة جيدة في الجزائر بسبب تلك النظرة المجتمعية والثقافية الضيقة، فعادة يعتبرون بأن أصحابها يضيعون وقتهم أو يمارسون نشاطا ليس ذي قيمة، ولكن في الدول الأخرى فإن نشاط هذه المؤسسات الناشئة هي من تخلق الثروات وتوفر سوق العمل في سبيل المثال فإن 100 ألف مؤسسة صغيرة بعائد 200 أورو شهرية، هذا يعطي رقما هائلا في رصيد الأعمال ومجال التوظيف، لأن 100 ألف مؤسسة صغيرة يديرها شخصين أو ثلاثة تساوي 100 ألف منصب شغل[2].

منذ إطلاق الانترنت في بداية سنة 2000 لقد تحصلنا حاليا على تغطية أشمل وتدفق جيد للانترنت، وهذا ما يجعل من المؤسسات الناشئة شكل إستراتيجي واعد خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الإلكترونية، وهذا بعد أن يتم تصنيف هذا السوق وتأطيره بنصوص تشريعية، بفضل جدية الشباب ستكون الأرضية مهيئة لذلك، لذا نرى مانعا في نجاح هذه المؤسسات خلال العشر سنوات المقبلة ستكون هناك مؤسسات ناشئة مبتكرة ستغير سوق التجارة الإلكترونية نعم هناك إرادة جيدة ولكن تقابلها عراقيل بيروقراطية لأن الإداريين لم يتم ترويضهم وتدريبهم على تسهيل منح الوثائق في أقل مدة ممكنة، ولكن نلاحظ أن السجل التجاري الذي كان يستغرق ثلاث أشهر بات الحصول عليه ممكنا في 48 ساعة ومجرد أن تكون الوثائق فإنه يوجب انتظار شهرين ونصف لتكون المؤسسة الناشئة قادرة على العمل في الميدان، ولكن إذا قارنا ذلك جدولة الإمارات فنحن بعيدين كل البعد ولكن مع ذلك نلاحظ تغييرا بالمقارنة مع سنة ألفين[3].

إن ما يجب أن يتغير هو عقلية بعض الموظفين من أجل العمل بذكاء جماعي من أجل اعتبار المؤسسة والتعامل معها كشريك لا كمنافس، لقد لامسنا نتائج مذهلة في الميدان، فكل شخص ينجز عمله بطريقته وفي نفس الوقت يسير فريق صغير وإذا أضفنا لهذا كله مجهودات ذلك الفريق فإننا سنرى نتائج مبهرة ونمو جدير بالاهتمام بتلك المؤسسات ومن هذا المنبر ندعو الشباب لاستثمار أفكارهم في الميدان عوض الذهاب للدراسة في الخارج، فهؤلاء الشباب يمكنهم النجاح في الوطن وسهولة شريطة التحلي

---

[1]– حسين يوسف صديقي: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

[2]– المرجع نفسه، ص: 78.

[3]– المرجع نفسه، ص: 78.

بالصبر وبطبيعة الحال هناك مؤسسات ستشغل وبالطبع له وجود المؤسسة في العالم نجحت من اليوم الأول[1].

المطلب الثاني: آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر

آفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر تتضمن تحديات كثيرة تعترض تأسيسها ونموها، وأبرزها تتمثل في مواجهة العوائق المتعددة التي تعترضها، ومن أهم هذه التحديات معالجة المشاكل المختلفة والبحث عن حلول مناسبة لتجاوزها، وبالتالي تحسين أدائها وتطويرها يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أولا: إستراتيجيات مبتكرة لتمويل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحولات الرقمية المتسارعة، تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر تحديات كبيرة في الحصول على التمويل والدعم اللازمين لتحقيق النمو والاستدامة، وعلى الرغم من ذلك توجد العديد من المبادرات الحكومية التي تهدف إلى دعم ريادة الأعمال، إلا أن هناك حاجة ملحة لتبني استراتيجيات مبتكرة تساهم في تجاوز العقبات المالية والتنظيمية التي تعترض طريق هذه المؤسسات.

1- البحث عن سبل جديدة وفعالة لتمويل المؤسسات الناشئة:

وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات الإعفاء الضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات[3].

2- توسيع حجم السوق والبحث عن بدائل تسويقية جديدة:

يعتبر تحدي تسويق منتجات وخدمات المؤسسات الناشئة من التحديات العامة التي تواجه هذه الشركات، ذلك أن التسويق يعتبر الهدف الأساسي للشركة والضمان لاستمراريتها بتحقيق العوائد

---

[1]- قلوش عبد الله، حميد حاكم: متطلبات تحقيق التوافق بين مهارات خريجي الجامعات والشركات الناشئة، ملتقى وطني، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019/11/05، ص: 12-13.

[2]- ابن دعاس سهام، بن أعراب محمد: المؤسسات الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، محاضرة بعنوان تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية وطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، 11 مارس 2023.

[3]- بسويح منى وآخرون: واقع وآفاق المؤسسات في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، مجلة علمية دولية محكمة ومتخصصة، جامعة طاهري محمد، بشار، 2020، ص: 413.

والمداخيل المالية، وبالتالي الاعتماد على التمويل الذاتي، ومع أن عدد الشركات الناشئة في الجزائر ليس بالتعبير مقارنة مع الدول الأخرى، فإن ذلك له تبرير بصغر حجم السوق المحلي عموما[1].

3- تحسين أداء أصحاب المشاريع وإكسابهم الخبرات اللازمة لإدارة شركاتهم باحترافية:

يحتاج تأسيس مؤسسة ناشئة لخبرات وقدرات متنوعة، فإضافة إلى المستوى العلمي والتلقي الذي يجب الإلمام به من صاحب المؤسسة الناشئة، وجب عليه أيضا أن يلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي، وفرق العمل، التسويق والإستراتيجية التسييرية وإن لم تكن هذه الخبرات متاحة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة فإنهم سوف يضطرون للاستعانة لديه الخبرة اللازمة والكافية وشبكة العلاقات العامة، وفي هذه الحالة وجب إعطاؤه حصة من الشركة[2].

4- ضرورة عمل المؤسسات الناشئة كفريق متعاون:

العمل كفريق له أهمية كبرى للمؤسسات الناشئة، ذلك أن معظم التجارب الناجحة والرائدة لهذه المؤسسات بدأت عملها كفريق، ويظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في المؤسسة يستقطب الموظفين والعمال فيها، بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف وعرض بعض الوظائف عليهم، وهنا يدخل عامل المحاكاة ليؤثر على مبدأ التوظيف بالكفاءة والجدارة.

وعليه تعاني معظم المؤسسات الناشئة من عدم قدراتها على الحصول بسرعة على موظف مناسب لإنجاز مشروع مستعجل، خاصة وأنها شركة ناشئة حديثة مجهولة للغير، لذلك وجب على المؤسسات الناشئة العمل كفريق متكامل بين مؤسسها، وإن اضطرت للمساعدة وجب توظيف أشخاص مستقلين يتمتعون بكفاءة معينة واحترافية مناسبة لأداء نشاطها[3].

5- الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر:

من أهم الإجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر منها[4]:

- وضع إطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدء العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم أدائها ووضع خارطة طريق لتمويلها؛
- سيشمل هذا التمويل سوق الأسهم ورأسمال المخاطر؛

---

[1]- ابن دعاس سهام، بن أعراب محمد: المؤسسات الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، مرجع سابق ذكره، ص: 12.

[2]- المرجع نفسه، ص: 12.

[3]- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

[4]- المرجع نفسه، ص: 412-413.

- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية؛
- مشروع إنشاء مجلس وطني للابتكار؛
- وضع خارطة طريق لتمويل هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الاستثماري، وتحديد كيفية مساهمة المغتربين وتطبيق آليات إعفاء ضريبي "شبه كلي" لتمكين الشباب من الإسهام بفعالية في فك ارتباط الاقتصاد الوطني بالمحروقات؛
- إنشاء مدينة المؤسسات الناشئة التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات بجاذبية عالية، ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والابتكار؛
- من جهة أخرى تعمل الوزارة على وضع الأسس القانونية لمعاهدة نقل التكنواوجيا خلال الربع الأول من عام 2020 على أن تنطلق المرحلة التجريبية عبر جامعتين بإنشاء مركزين مختصين بالذكاء الصناعي وانترنت الأشياء التي تعمل بالتعاون مع الكفاءات الجزائرية بالخارج؛
- إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات خاصة الناشئة؛
- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لاسيما التي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطوير أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية مستدامة لبلادنا على المدى المتوسط.

ثانيا: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر:

يواجه إنشاء وتطوير المؤسسات في الجزائر العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق النتائج المرجوة من هذه المؤسسات، لذا سنتعرف في هذا المطلب على العقبات التي تواجه المؤسسات الناشئة يمكن تلخيصها في[1]:

1- عراقيل إدارية: من أبرز ما يعرقل سير خلق المؤسسات الناشئة في الجزائر البيروقراطية والتعقيدات الإدارية عند القيام بإجراء التأسيس، فبالعودة للجزائر يستغرق إنشاء مؤسسة ناشئة حوالي شهر وما فوق.

[1]- بن دعاس سهام، بن أعراب محمد: المؤسسة الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، محاضرة بعنوان تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2023/03/11، ص: 08.

2- عراقيل تسويقية: نقص الإمكانيات للمؤسسات الناشئة خاصة يجعل مها تعكف عن التطور والنمو، وبالتالي عدم المتابعة، حيث تتمثل الإمكانيات في المال والمعلومات للبحث والتقصي والخبرة، وهذه العراقيل تعتبر السبب الرئيسي في فشل المؤسسات الناشئة بالجزائر.

3- عراقيل فنية: تعتمد المؤسسات الناشئة على فريقها إن ثم جمعه، حيث لا تتحمل نفقات عمال مؤهلين وتكون لاختلاف الجوانب التسويقية والتقنية لتطوير المنتوج أو الخدمة مع متطلبات رغبة الزبون.

4- عراقيل تشريعية: بحيث لم تظهر وضعية قانونية واضحة ودقيقة للمؤسسات الناشئة والشكل الذي تتخذه قانونا، خاصة في مراحلها الأولى، وأين تقوم بنشاط هدفه تجاري قانونيا لكن لم تصل لمرحلة تحقيق إيرادات، وبالتالي لا تجد لنفسها وضعا قانونيا كما أن حصر الدولة لمؤسسات الناشئة بالتكنولوجيا عقد من إحداثها لاسيما عندما تكون فكرة المؤسسة متجهة لقطاع أو مجال تتفوض فيه التكنولوجيا[1].

المطلب الثالث: معالجة معوقات نجاح المؤسسات الناشئة

يتطرق هذا الجزء إلى أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية لتجاوز معوقات قطاع المؤسسات الناشئة ولأغراض التحليل سوف يتم التطرق أولا إلى كيفية معالجة المعوقات الغير المرتبطة بالتمويل، وثم التطرق إلى كيفية معالجة معوقات النفاذ إلى التمويل[2].

أولا: معالجة المعوقات غير التمويلية:

تتضمن هذه المعوقات نوعين وهما المعوقات المرتبطة بيئة الأعمال والمتعلقة بالقيود التنظيمية (العمل والترخيص، وإدارة الضرائب) واللوائح والتشريعات، والإخلال بتطبيق القوانين وعدم ملاءمة البنية التحتية، والتي تؤثر على أداء ودور المؤسسات الناشئة، أما النوع الثاني من المعوقات فيتعلق بضعف قدرات المؤسسات ذاتها، ويتم معالجة هذه المعوقات من خلال تحسين بيئة الأعمال وتطوير قدرات المؤسسة الذاتية[3].

1- تحسين بيئة الأعمال: تقيد مسوحات المؤسسات في مختلف أنحاء العالم أن أكبر خمسة عوائق غير تمويلية تشكو منها المؤسسات في مجال بيئة الأعمال هي عدم توفر خدمات الكهرباء وتعقيدات

---

[1]- تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، المحور العاشر، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.lasportal.org/.../ تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/09 على الساعة: 21:49

[2]- قسوري إنصاف، قشوط إلياس: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[3]- حسين يوسف، صديقي إسماعيل: مرجع سبق ذكره، ص: 76.

الإجراءات التنظيمية وارتفاع معدلات الضريبة والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير المنظم والفساد وتوضح الفقرات التالية بعض الإجراءات المقترحة للتغلب على تلك المعوقات من واقع التجارب الوطنية[1]:

- تبسيط إجراءات الدخول والخروج من الأسواق والضمانات وقوانين العمل؛
- تحسين البنية التحتية؛
- تخفيف الأعباء الضريبية وتحديدها وفق خاصيات وطبيعة المؤسسات؛
- تحسين النفاد إلى الأسواق؛
- تشجيع المساهمة في المناقصات العمومية الحكومية؛
- إدماج المؤسسات في القطاع الرسمي؛
- تقييم برامج تطوير المؤسسات الناشئة لتحسين أداء التنمية المستدامة.

2- تطوير قدرات المؤسسات الذاتية:

- بتطوير برامج لإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بتخصيص برامج لمساعدة رواد الأعمال على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتزويدهم بالمعلومات عن الأسواق وطرق الإدارة والتنظيم وتقديم الدعم اللوجستي والمؤسسي لهم من خلال التدريب المناسب وتوفير دليل إرشادي لصغار المستثمرين، ومساعدتهم على ترجمة أفكارهم إلى مشاريع قابلة للتنفيذ والاستمرار، ومساعدة المؤسسات فيعدم التعثر خلال السنوات الأولى من المشروع، تعتبر من الإجراءات الضرورية لتفعيل دور المؤسسات الناشئة في النمو والتشغيل، خاصة في الدول النامية، ويدخل في إطار دعم قدرات المؤسسات كذلك تنظيم دورات تدريبية حول مواضيع هامة بالنسبة للمؤسسة مثل التسويق. وإعداد البيانات المالية، وإدارة التدفقات النقدية وكيفية إعداد وثائق المناقصات، التعرف على أسواق التصدير وآليات تنمية الصادرات، وحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وفي هذا الصياغ قامت الجزائر بإنشاء حاضنة الأعمال التي من بين مهامها الرئيسية[2]؛

---

[1]- مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني: عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيي التطوير المحلي، حالة منطقة البويرة، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، ص: 55.

[2]- المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ: 21 سبتمبر 2020.

- توطين الشركات الناشئة التي يتم احتضانها وتزويدها بمساحات عمل مهيأة؛
- موافقة حاملي المشاريع أثناء إجراءات إنشاء المؤسسة؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة في إنجاز مخطط الأعمال ودراسات السوق وخطط التمويل؛
- توفير تكوين نوعي، خصوصا في إدارة الأعمال والالتزامات القانونية والمحاسبية؛
- وضع الوسائل اللوجيستية تحت رصف حاملي المشاريع مثل قاعات الاجتماع وعتاد الإعلام الآلي والمستلزمات المكتبية والانترنت عالي التدفق؛
- مساعدة المؤسسات الناشئة لإنجاز النماذج؛
- موافقة المؤسسات الناشئة التي يتم احتضانها لإيجاد مصادر التمويل والانتشار في السوق.

3- اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أهمية اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المؤسسات الناشئة لتحسين نفاذها للمعرفة وللأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، لكن تبقى تلك المؤسسات في عديد من الدول النامية بطيئة في تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأسباب مختلفة بعضها راجع لأسباب خاصة بالمؤسسة نفسها مثل عدم رغبة صاحب المؤسسة وعدم توفر الموظفين المتخصصين والمعلومات اللازمة حول التقنيات المتوفرة، وارتفاع تكلفة الاستثمار في تلك تكنولوجيا بينما تتعلق الأسباب الخارجية بتواضع البنية التحتية، بالإضافة إلى عوامل أخرى اجتماعية وثقافية وتنظيمية وللتغلب على العوائق الداخلية أنشأت الحكومات في عديد من الدول برامج لتشجيع رجال الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة على اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال توفير التمويل اللازم والتوجيه والتدريب.

تثمين وتشجيع القدرات الابتكارية لدى المؤسسات الناشئة: يعد الابتكار أحد أهم رافعات النمو في الاقتصاد خاصة من حيث تأثيره الإيجابي على إنتاجية عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال ومن بين وسائل تدخل الحكومات التي يمكن أن تسهم من خلالها في دعم الابتكار هي تشجيع المؤسسات الناشئة وخاصة المستحدثة منها على الابتكار نظرا لمساهمتها الهامة في الإنتاج والتشغيل، وقد زادت أهمية تشجيع القدرات الابتكارية لدى المؤسسات الناشئة بناء على تجارب أربعين دولة في ذلك الخصوص وصنفت أهم السياسات المقترحة في ذلك الخصوص في أربعة مجالات تتمثل في[1]:

[1]- قسوري إنصاف، قشوط إلياس: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

- نشر ثقافة الأعمال وتوفير الظروف الملائمة؛
- تحسين النفاد إلى المعلومات والمعرفة؛
- تحسين بيئة تطوير الأعمال والابتكارات الاجتماعية.

ثانيا: تحسين النفاذ إلى التمويل:

تواجه المؤسسات الناشئة عقبات أكبر في النفاذ إلى التمويل من المؤسسات الكبيرة وكذلك من حيث تكلفة الائتمان، لهذا السبب انكبت جهود عدد كبير من المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية حول سبل تحسين نفاذ المؤسسات الناشئة إلى التمويل، ومن أبرز وأحدث تلك الجهود تقرير دليل سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قام بإعداده فريق العمل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكليف من مجموعة العشرين وبدعم من عدد من المؤسسات التمويلية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وهذا دليل يبني على تقرير سابق أعده نفس التقرير في عام 2010 حول توسيع نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخدمات المالية في العالم النامي، يلخص تجارب 164 دولة ويعطي توصيات في ثلاثة مجالات وهي التشريع والتنظيم والإشراف والبنية الأساسية للأسواق المالية والتدخل الحكومي وآليات الدعم ويعطي الدليل مجموعة شاملة من السياسات والممارسات الجيدة والتدابير والمبادئ التوجيهية والدروس المستخلصة من تجارب الدول والتوصيات، وتشمل أهم الاقتراحات التي تمحضت من واقع التجارب الدولية لتجاوز أو تحقيق العقبات التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والكبيرة التوجهات التالية[1]:

- زيادة وعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وتحفيز المؤسسات التمويلية؛
- تطوير أدوات تمويل مبتكرة؛
- تطوير خدمات تقديم المعلومات وتقييم الجدارة الإئتمانية للمقترضين؛
- تطوير برامج ضمان الإئتمان؛
- تعزيز القدرات الفنية للمؤسسات المالية والمؤسسات ذات العلاقة؛
- تشجيع الثقافية والإفصاح، بحيث الالتزام بالمعايير المحاسبية المتعارفة، وبالثقافية يقترن زيادة في النفاذ إلى التمويل.

[1]– مولود قنوش، محمد هاني، عمرو هاني: عوامل ومحددات نمو المؤسسات الناشئة، مجمع أعمال الكتاب الجماعي حول: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

ثالثا: المساندة الحكومية لتمويل المؤسسات الناشئة:

من منطلق إدراك أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الناشئة منها قامت الحكومات باتخاذ تدابير متنوعة لمساعدة وصول هذه المؤسسات إلى التمويل اللازم وتتراوح هذه التدابير بين[1]:

- إصلاح الحواجز القانونية، التنظيمية القائمة؛
- وضع إجراءات لتنمية وتطوير سوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بصورة شاملة؛
- التدخل في السوق بصورة مباشرة لإعطاء دفعة أو قوة تحفيزية لإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ويتفاوت تأثير هذه السياسات على بيئة العمل المصرفي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة حسب السياق القطري، وعلى الرغم من أن بعض التدابير تبدو أكثر نفعا وفائدة من غيرها، إلا أنه لا يوجد إطار موحد لتحقيق فعالية المساندة الحكومية لقطاع العمل المصرفي المعني بالمؤسسات الناشئة.

(1) -Le guide des services bancaires aux PME, Services-Conseil de l'IFC accés ay financement, Site web : http://www.IFC.org Consulté le : 01/05/2024

المبحث الثاني: المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للانطلاق نحو التنمية المستدامة

تمثل المؤسسات الناشئة فرصة كبيرة للجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تساهم في دعم الابتكار، وخلق فرص عمل، وتعزيز الاقتصاد المحلي. من خلال دعم بيئة ريادية ملائمة، يمكن للجزائر تعزيز قدراتها التنافسية وتحقيق نمو مستدام.

المطلب الأول: قرارات الحكومة لدعم المؤسسات الناشئة

أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة قرارات لتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الناشئة وطرق تمويلها على رأسها إنشاء صندوق استثماري لدعمها، حيث تم تناول عرض حول آليات مساعدة المقاولاتية وقيودها وحدودها في تمويل المؤسسات الناشئة، كذلك الشروع في دراسة المقترحات المعبر عنها بخصوص إنشاء نظام جيد لتمويل هذه المؤسسات الفنية خلال مختلف مراحل نضجها، وتتمثل هذه القرارات في[1]:

- إنشاء مجلس أعلى للابتكار والذي سيكون حجز الزاوية للتوجه الإستراتيجي في مجال تثمين الأفكار والمبادرات المبتكرة، والإمكانيات الوطنية للبحث العلمي في خدمة تنمية اقتصاد المعرفة؛
- وضع الإطار القانوني الذي يحدد مفاهيم المؤسسات الناشئة والحاضنات، وكذا المصطلحات الخاصة بالنظام البيئي لاقتصاد المعرفة من أجل تسهيل إجراءات إنشاء هذه الكيانات علاوة على عملية إعداد النصوص التنظيمية ذات الصلة التي ستضفي إلى مراجعة النصوص الموجودة من أجل تكييف آليات التمويل مع دورة نمو المؤسسات الناشئة؛
- تحويل قطب الامتياز الجهوي التكنولوجي HUB للمؤسسات الناشئة الذي يجري إنجازه من قبل شركة سونطراك على مستوى حديقة الرياح الكبرى إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة؛
- تمكين حاملي المشاريع المبتكرة والمؤسسات من الاستفادة من المساحات المتاحة داخل المؤسسات التابعة لقطاعي الشباب والتكوين المهني على المستوى الوطني.
- تهيئة الجماعات المحلية المساحات مخصصة لمؤسسات الناشئة مع إعطاء الأولوية للمناطق التي تتوفر فيها إمكانيات كبيرة من حاملي المشاريع المبتكرة والعمل على توسيعية إلى كامل التراب الوطني.

---

[1]– صورية بطرفة: نصرة نجوى: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجزائر، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التسبي، تبسة، 2022، ص: 979.

المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد لمساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

حدد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في العام الأول من عهدته في موقع الإذاعة الجزائري أهم معالم الخطة الجديدة الممتدة عبر ثلاث مراحل إلى آفاق سنة 2024 من خلال النقاط التالية[1]:

- النموذج الاقتصادي الجديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة وضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة الناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات لأعلى نسبة من الإدماج الوطني؛
- تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، وابتعاث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصلّ بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية؛
- تسهيل منح القروض ودعم المؤسسات الناشئة للاستثمار في إفريقيا؛
- جرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة للرفع من الطاقات التصديرية، تعويضا من أي نقص من عائدات المحروقات، وحفاظا على حق الأجيال الصاعدة في هذه الثروة؛
- بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محدد الآجال واضحة المعالم والأهداف من خلال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي التابع لها قصد إعادة بعثه وفصله تمامًا عن الخزينة العمومية كمموّل أساسي.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، ذات القيمة التكنولوجية العالية، ودعم المؤسسات الصغيرة، وتشجيع المؤسسات الناشئة التي يقودها أصحاب الشهادات من الشباب ودعم وترقية دور قطاع البناء والأشغال العمومية لما له من دور محوري في دعم النمو الاقتصادي وامتصاص البطالة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي؛

[1]– صورية بطرفة: نصرة نجوى: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 981–982.

- مراجعة قواعد الدفاع التسجاري من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وإعادة توجيه الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، والذي تعزز باستحداث وكالة التعاون والتنمية التي ستمكن من تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الدولية، وخاصة الإفريقية، وجلب الاستثمارات الأجنبية والترويج للسوق الجزائرية.

المبحث الثالث: دراسة حالة تجربة مؤسسة وطنية *FINALEP*

تعتبر تجربة المؤسسات الناشئة محل اهتمام واسع النطاق على الصعيد الوطني، فمن خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال، يمكن للمؤسسات الناشئة أن تلعب دوراً هاماً في تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل، وتختلف تجارب الدول في دعم هذه المؤسسات، حيث تشمل بعض الدول تشريعات ملائمة وبرامج دعم مالي وتوجيه، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى دراسة تجربة وطنية حول مساهمة FINALEP في تمويل المؤسسات الجزائرية، إضافة إلى شروط التدخل ودعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، لنتحصل في الأخير على محفظة مساهمة FINALEP اقتصاديا، اجتماعيا، وبيئيا.

المطلب الأول: نشأة مؤسسة *FINALEP*

الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات أو ما يطلق عليها تسمية ***FINALEP وهو ما يوافق الأحرف الأولى من الشركة Financière Algéro-Européenne de Participation***، شركة ذات أسهم مختصة في رأس المال الاستثماري[1].

هي شركة مساهمة بتمويل جزائري أوروبي، حيث أنشأت سنة 1991م برأسمال قدره 73.75000 مليون دج بين شريكين جزائريين يمتلكان الأغلبية بـ 60%، بنك التنمية المحلية بـ 40% وبنك القرض الشعبي الجزائري بـ 20%، وشريكين أوروبيين يمتلكان 40% الوكالة الفرنسيةللتنمية بـ 28.74% والبنك الأوروبي للاستثمار 11.26%، وقد بدأ نشاطها الفعلي سنة 1995 بأول مساهمة لها في شركة لصناعة وتسويق التبلغ بشراكة بين المتعاملين الجزائريين يونانيين، قامت FINALEP برفع رأسمالها إلى 159.25 مليون دج سنة 2000 ثم إلى 191.70 مليون دج سنة 2005[2]، وقد شهد رأسمالها إلى عدة زيادات متتابعة حتى الوصول إلى المستوى الحالي لسنة 2023 بقيمة 3.200.000.000 دج.

وتعمل هذه المؤسسة على ترقية الاستثمار في الجزائر على مسار الشركة الجزائرية الأوروبية، وهي كباقي مؤسسات رأس المال المخاطر تشارك في عملية التأطير، فهي وكيل ما بين 10% و20%

---

[1]–رزاق محمد، يحياوي نصيرة: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022، ص: 13.

[2]– بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور: المقارنة بين أ رس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينيما ، مجمة الباحث، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016، ص: 122.

من رأس المال الاجتماعي حسب الحجم وحاجة المؤسسة وتعتبر مؤسسة ذات أسهم وتعد أول مؤسسة ذات رأسمال استثماري ومخاطر في الجزائر، ومن أهم المشاريع التي ساهمت ***FINALEP*** في تمويلها شركة الكيمياء الصناعية ***COCHMA*** والتي تقدم الصيانة الصناعية والتنظيف الصناعي، وكذا الزراعة الغذائية ***Soyanim*** التي تنتج الياوورت والحليب من صودا وأيضا الزراعة الصناعية ***NAS TABAC OUS*** وتنتج التبغ وأيضا مؤسسة التحويل المدني ***MODAMETAL*** وهي مؤسسة جزائرية إيطالية لتصنيع الديكور والاكسسوارات وغيرها[1].

الهيكل التنظيمي

تتمتع مؤسسة FINALEP بهيكل تنظيمي مُحكم يهدف إلى ضمان سير العمل بكفاءة وفعالية، ويتكون هذا الهيكل من عدة مستويات، تشمل:

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة

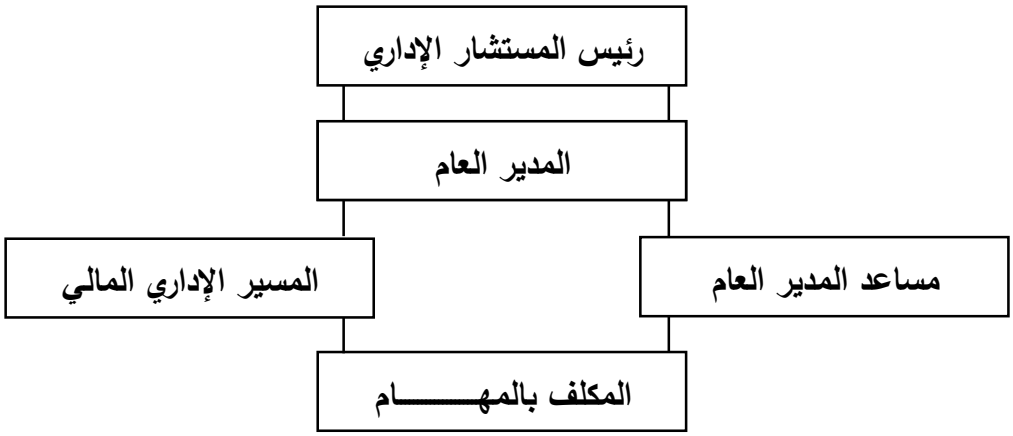

Source : http://www.finalep.dz

لكل مسؤولي المصلحة مهام خاصة بهم، وجب عليهم القيام بها والتي تتمثل في[2]:

1- المدير العام:

- تأمين السكرتيرة بالتوصيات الإدارية؛
- التسيير العام.

2- المدار الإداري والمالي:

---

[1]- ضياف علية، حمانة كمال: رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة -حالة الجزائر-، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2016، ص: 177.

[2]- كروش حليمة السعدية، هباز بلال: دور رأس المال المخاطر (الاستثماري) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019-2020، ص: 47.

- التسيير الإداري والمالي؛
- إعداد ميزانية الشركة؛
- وضع المحاسبة وتسيير الموارد البشرية.

3- مساعد المدير العام:

- التخطيط؛
- أمانة السير؛
- تحضير الوثائق لتحليل التوصيات الإدارية.

4- المكلف بالمهام:

- دراسة قابلية المشروع؛
- إعداد ميزانية التخطيط؛
- الوضع القانوني والمالي للشركة؛
- تتبع المساهمات.

المطلب الثاني شروط تدخل ودعم المؤسسات الناشئة ومحفظة مساهمات مؤسسة FINALEP

لتدخل المؤسسات الناشئة ودعمها من قبل مساهمات مؤسسة FINALEP لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، هناك مجموعة من الشروط والإجراءات التي يجب اتباعها، بالإضافة إلى الشروط التي تضمن الحصول على التمويل والدعم، هناك متطلبات خاصة بمحفظة مساهمة المؤسسة. فيما يلي ملخص لهذه الشروط:

أولا: شروط تدخل دعم مؤسسة FINALEP

تعتبر مؤسسة FINALEP مؤسسة لا تتميز لأي قطاع وإنما تعطي الأولوية للمشاريع التي لها أثر على التطور الاقتصادي، الاجتماعي وتخلق فرص العمل وتصدير السلع والخدمات التي تستقطب وتولد العملة الصعبة، هناك عدة شروط لتدخل الشركة الجزائرية المساهمة والمتمثلة في[1]:

- يشترط على المؤسسات الممولة أن تأخذ الصيغة القانونية للشركات ذات رؤوس أموال شركة ذات مسؤولية محدودة أو شركات ذات أسهم؛
- نسبة المساهمة لا تتجاوز 15% في رأسمالها في تمويل نفس المؤسسة؛

[1]- سماي أمينة، كتو أمينة: قراءة تقييمية لتجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الناشئة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2021-2022، ص: 43.

- مساهمة ذات أقلية لا تتجاوز نسبة 49% من رأسماله نفس الشركة؛
- إبرام وثيقة ميثاق المساهمين شركاء يتم التفاوض عليه مسبقا وتضم مدة المساهمة؛
- شروط وسبل الخروج والتنازل على الأسهم أو الحصص الاجتماعية وكذا مجموعة من البنوك الموجهة لتنظيم وحماية حقوق المستثمر صاحب الأقلية وضمان حق الشفعة للمساهمين الشركاء المؤسسين.

ثانيا: تمويل ودعم المؤسسات الناشئة من طرف شركة FINALEP:

سوف نتطرق إلى جملة من الوثائق حسب طلب المشاركة في الشركة المالية الجزائرية للمساهمة وهذا على النحو التالي[1]:

1- الملف الإداري:

أ- تقديم المشروع:

- دراسة تقنية اقتصادية؛
- طلب التمويل.

ب- عرض الشركاء (المساهمون) المؤسسون:

- الشركاء/ المساهمون (شخص طبيعي)؛
- بطاقة إقامة؛
- نسخة من بطاقة الهوية.
- الشركاء المساهمون (شخص معنوي)؛
- السجل التجاري؛
- بطاقة ضريبية؛
- NIS، NIF.

ج- الملف الإداري:

- قوانين إنشاء وتعديل القوانين؛
- السجل التجاري؛
- بطاقة ضريبية؛
- سند الملكية / سند بيع / سند امتياز؛

[1]-سماي أمينة، كتو أمينة: قراءة تقييمية لتجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الناشئة، مرجع سبق ذكره، ص: 46-47.

- الدفتر العقاري؛
- رخصة بناء؛
- NIS، NIF؛
- صورة شمسية؛
- تقرير الخبرة لمراجع المساهمات المعين من قبل المحكمة المختصة الإقليمية؛
- قرار ANDI؛
- الموافقات؛
- البنك؛
- الميزانية العمومية لأجل 3 سنوات مالية "وكالة شركة في حالة التشغيل.

ثالثا: محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروبية:

سنتطرق إلى توضيح محفظة مساهمات شركة فينالب للمساهمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروبية

المؤسسة	قطاع النشاط	حجم المؤسسة	مرحلة التمويل	المنطقة
01	زراعة التبغ	متوسطة	إنشاء	تبازة
02	الطاقة والبيئة	متوسطة	إنشاء	الجزائر
03	صناعة الأدوية	متوسطة	نمو	الجزائر
04	صناعة ميكانيكية	متوسطة	إنشاء	عنابة
05	صناعة أضواء النيون	متوسطة	إنشاء	البليدة
06	صناعة إلكترونية	متوسطة	نمو	الجزائر
07	صناعة الزجاج	متوسطة	نمو	تلمسان
08	صناعة ميكانيكية	متوسطة	إنشاء	الجزائر
09	بناء وترقية عقارية	متوسطة	إنشاء	عنابة
10	تكييف المياه المعدنية	متوسطة	إنشاء	الأغواط
11	تربية الأسماك	متوسطة	إنشاء	تيبازة
12	الطاقة والبيئة	متوسطة	إنشاء	باتنة
13	الهندسة الهيدروليكية	متوسطة	نمو	بومرداس
14	صناعة الأدوية	متوسطة	نمو	الجزائر
15	صناعة الأدوية	متوسطة	إنشاء	سيدي بلعباس
16	منشأة التكوين المهني	متوسطة	نمو	تيزي وزو
17	صناعة الأغلفة اللينة	متوسطة	نمو	سطيف

المصدر: مداس حبيبة: **واقع مساهمة شركات رأس المال المخاطر في سمايل المؤسسات الجزائرية خلال الفترة 1991-2018**، مجلة إستراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، سبتمبر 2020، : 52.

مما يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المؤسسات التي تمكن تمويلها هي مؤسسات متوسطة، كما أن أغلبيتها لا يوجد فيها درجة عالية من الإبداع التكنولوجي.

كما يمكن توضيح خصائص محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-2): خصائص محفظة مساهمات الشركة المالية الجزائرية الأوروربية للمساهمة

من المؤسسات في بداية الاستغلال	من المؤسسات الناشئة	من المساهمات المحفظة بين 2016-2019	من الصناديق المستغلة
ما يقارب 54% من المساهمات دخلت في طور الاستغلال	كون محفظة مساهمات شركة فينالب بنسبة معتبرة أي 46% من شركات في مرحلة إنشاء وتتميز الاستثمارات في مجالات متنوعة وكذا بعض المشاريع الفردية	طورت محفظة مساهمات فينالب بطريقة مستدامة للغاية على مدى سنوات 4 الماضية (2016-2017-2018-2019) مما يعتبر مؤشر إيجابي للجهود المبذولة على المستوى التسويقي والترويجي	جميع الصناديق الاستثمارية الولائية (10 ولايات) المسيرة من طرف فينالب تم استغلالها

المصدر: سليمة نشنش: **رأس المال المخاطر كطريقة حديثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 16، العدد 01، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2022، ص: 103-104.

المطلب الثالث: مساهمات شركة FINALEP في تمويل المؤسسات الجزائرية

تلعب شركة FINALEP في مجال رأس المال الاستثماري في الجزائر، دورًا هامًا في تمويل المؤسسات الجزائرية، خاصةً الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديمها لمنتجات وخدمات تمويلية متنوعة، حيث تُعدّ FINALEP شريكًا هامًا للمؤسسات الجزائرية في مسيرتها نحو التنمية والازدهار.

أولا: مساهمة FINALEP في تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا

لقد بلغ مجموع محفظة شركة FINALEP في بداية 2019 إحدى عشر (11) مساهمة بلغ التزامات إجمالية قيمتها 863.7 مليون دينار جزائري مقارنة ببداية 2018 والتي كان فيها عدد المساهمات يبلغ 9 مساهمة بمجموع 776.7 مليون دينار جزائري، وقد تم إضافة المساهمتين الجديدتين خلال سنة 2019 وهما مؤسستان تنشط إحداها في صناعة الأغلفة والتعليب في حين تنشط الثانية في

مجال التكوين المهني بقيمة 50 و37 مليون دينار جزائري على التوالي، حيث بلغت نسبة مساهمة شركة FINALEP فيهما تبلغ 4.55% و38.71% تواليا[1].

بالمقابل لقد قامت شركة FINALEP بعمليات عديدة عن طريق صناديق الاستثمار الولائية، حيث بلغ عدد المؤسسات المساهم فيها بما قيمته 2461 مليون دينار جزائري في بداية سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 أين كان عدد المؤسسات المساهم فيها 25 مؤسسة بقيمة مساهمات 1871 مليون دينار جزائري[2].

يعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات التي ساهمت فيها الشركة، حيث أن 6 مؤسسات ناشئة رغم أنها لم يسبق على إنشائها إلا سنتين إلا أنها بدأت في تحقيق نتائج إيجابية، حيث أن قيمة المساهمة التي تقدمها شركة FINALEP لكل مؤسسة ناشئة تتراوح بين 18 و100 مليون دينار جزائري وبنسب مساهمة تتراوح بين 13 و49% خلال السداسي لسنة 2019[3].

قامت شركة FINALEP بتحقيق اتفاق للمساهمة في 6 مؤسسات ناشئة جديدة تنشط في المجال الصناعي والمجال الطبي عن طريق الصناديق الولائية بقيمة كلية تبلغ 346 مليون دينار جزائري، حيث تختلف المردودية المتحصل عليها من المشاريع التي تقوم شركة FINALEP بالمساهمة فيها من سنة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى، وقد شهدت تحسن خلال السنوات الأخيرة من 30 إلى 44 ثم 50 مليون دينار جزائري خلال السنوات 2017 و2018 وسنة 2019 تواليا[4].

ويمثل الجدول التالي أبرز المساهمات FINALEP في رأس المال العديد من المؤسسات الناشئة نذكر منها:

---

[1]– رزاق محمد، يحياوي نصيرة: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[2]– المرجع نفسه، ص: 16.

[3]– المرجع نفسه، ص: 16.

[4]– المرجع نفسه، ص: 17.

الجدول رقم (2-2): مساهمات FINALEP في المؤسسات الناشئة

اسم المؤسسة	قطاع النشاط	رأسمال المؤسسة	مساهمة FINALEP	
			قيمة المساهمة	نسبة المساهمة %
SOMEDIAL	صناعة الأدوية	398.8	37.8	%9.5
SOLAR SYST	معدات الطاقة الشمسية	100	10	%10
CORELEC	الصناعة الإلكترونية	30	9	%30
VIA	صناعة الزجاج	59.24	15	%25
FONDERIE POMPES	السباكة	160	37.8	%23
MILOX	الصناعة الغذائية	140	50	%35
REAL PROMO	الترقية العقارية	115.315	20.6	%18
ESY	الصناعة الإلكترونية	55	10	%18
ATLAS TOBACCO	زراعة التبغ	100	10	%10

المصدر: http://www.finalep.dz

يمكن الملاحظة من الجدول السابق أن قيمة مساهمات FINALEP في تمويل المؤسسات الناشئة بلغت ما قيمته 210 مليون دينار وهو أكبر من قيمة رأسمالها، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا هو تفاوت تاريخ المساهمات، فبعض المؤسسات قد انهت فترة المساهمة فيها وتمت فعلا عملية الخروج، كمؤسسة SOLAR SYST سنة 2003، و FONDERIE POMPES سنة 2004[1].

بالإضافة إلى معيار الخطر المرافق لكل عملية مساهمة تقوم بها FINALEP واحتمال الخروج من مشروع مساهمة دون الحصول على المردودية المنتظرة، فإن حجم المساهمات المسموح به قانونا يعتبر عائقا آخر أمامها، ولهذا شهدت السنوات الأولى لانطلاق FINALEP في نشاطها نموا ضعيفا.

رغم ذلك فإن آفاق الدخول في مساهمات مؤسسات أخرى تبقى كبيرة جدا، حيث أن FINALEP وابتداء من سنة 2015 تمكنت من الدخول في شراكة اقتصادية بخصوص 20 مشروعا حظيت بالموافقة الإيجابية للدخول في رأسمالها الاجتماعي، وهي حاليا قيد التجسيد الميداني على مستوى ولايات، بالإضافة إلى اتفاقية جديدة وقعت مع الخزينة العمومية تسمح برفع قيمة سقف المساهمة في رأسمالها الاستثماري من 50 مليون دج إلى 100 مليون دج.

[1]– رزاق محمد، يحياوي نصيرة: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

ثانيا: مساهمة FINALEP في تحقيق التنمية المستدامة اجتماعيا

تسعى مؤسسة FINALEP منذ تأسيسها، إلى تحقيق تأثير إيجابي ومستدام في المجتمع من خلال مجموعة من المبادرات والبرامج التي تستهدف تعزيز الرفاه الاجتماعي. إذ تركز المؤسسة على توفير الدعم للفئات الأقل حظاً، وتمكين الشباب عبر التعليم والتدريب المهني، وتعزيز الصحة العامة من خلال الحملات التوعوية والخدمات الصحية، وتؤمن المؤسسة بأن التنمية المستدامة تبدأ من المجتمع المحلي، لذا فهي تسعى جاهدة لتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية والأفراد لتحقيق أهدافها الاجتماعية، محدثة بذلك تغييراً حقيقياً في حياة الكثيرين، لذا سنتطرق إلى أهم القطاعات التي تساهم فيها المؤسسة في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2-3): مساهمات FINALEP في المؤسسات الناشئة (من الناحية الاجتماعية):

الرقم	قطاع النشاط	نسبة المساهمة	الولاية
1	المياه المعدنية	47.53	سطيف
2	التبغ	7.14	تيبازة
3	الصناعة الغذائية	49	عين تموشنت
4	الصناعة الإلكترونية	30	الجزائر
5	الطاقة والبيئة	25	باتنة
6	الطاقة والبيئة	18	الجزائر
المجموع		176.67	

المصدر: http://www.finalep.dz

يتضح لنا من خلال الجدول السابق أن الشركة ساهمت بأقلية في رأسمالها الاجتماعي بمعدل يتراوح بين 4.55% و38.71% واتبعت سياسة التنويع في عدة قطاعات، حيث أن **نسبة المساهمة** في المياه المعدنية تُشير بنسبة 47.53% باعتبار أن الشركة ليست مساهم أقلية في شركة المياه المعدنية، هذا يعني أن الشركة تمتلك قدرة أكبر على التأثير على قرارات وإدارة شركة المياه المعدنية، أما مجال نشاط التبغ بلغت نسبة المساهمة بـ 7.14%، حيث أن الشركة مساهم أقلية في شركة التبغ مما يعني أنها تمتلك قدرة محدودة على التأثير على قرارات وإدارة شركة التبغ.

أما فيما يخص نشاط الصناعة الإلكترونية بلغت نسبته 30%، هذا يعني أن الشركة تمتلك قدرة كبيرة على التأثير على قرارات وإدارة شركة الصناعة الغذائية، وفي نشاط آخر خاص بالطاقة والبيئة

بمنطقة باتنة بلغت نسبة المساهمة بـ 25% مما دل في هذا الشأن على أن الشركة تمتلك قدرة كبيرة على التأثير على قرارات وإدارة مشاريع الطاقة والبيئة التي تستثمر فيها.، وأخيرا نشاط الطاقة والبيئة في منطقة الجزائر بلغت نسبته 18% حيث أنه يُنصح بتقييم استراتيجية شركة الطاقة والبيئة للتأكد من تماشيها مع أهداف الشركة المستثمرة.

ثالثا: مساهمة FINALEP **في تحقيق التنمية المستدامة بيئيا**

على الرغم من التزام مؤسسة **Finalep** بتحقيق التأثير الإيجابي في المجتمع من خلال مبادراتها الاجتماعية والإنسانية، إلا أنه حتى الآن لم تركز المؤسسة جهودها بشكل خاص على القضايا البيئية. ومع ذلك، تدرك **Finalep** أهمية الاستدامة البيئية وتعتزم في المستقبل القريب دراسة وتطوير برامج تهدف إلى حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع رؤيتها الشاملة للتنمية المستدامة.

ملاحظة: أما مساهمة شركة FINALEP بيئيا فلا توجد أي إحصائيات عليها.

خلاصة الفصل:

تشهد المؤسسة الناشئة تطورا متزايدا في السنوات الأخيرة مع زيادة لإهتمام بزيادة الأعمال والإبتكار. تواجه هته المؤسسات تحديات كثيرة لكنها في الأخير تستفيد من دعم المجتمع المحلي والجهات الحكومية التى تسعى لتعزيز بيئة الأعمال وتشجيع زيادة الأعمال وتطوير هذا القطاع من خلال برامج الدعم والتمويل وخلق جوا مناسب لتكوين هته المؤسسات التي تقوم عليها الدولة بنسبة كبيرة لتكون مساهما فعالا في إقتصاد البلاد وخلق فرص العمل للشباب ومحاولة تحسين أدائها إضافة الى محاربة العراقيل الإدارية التي تواجه مستقبل المؤسسات الناشئة.

تعد المؤسسات الناشئة (**Starte up**) في الوقت الحالي أفضل وسيلة لدعم إقتصاديات لكونها قادرة على البقاء والإستمرار بفضل حجمها ومرونتها وأفكارها المبتكرة المربحة والإنتاجة في تقليص حدة البطالة.

خاتمة

للمؤسسات الناشئة دورا محوريا في دفع عجلة التنمية المستدامة خلال العقود الأخيرة، تميزت بروح المبادرة والابتكار، مما مكنها من ابتكار حلول مبتكرة للتصدي للتحديات البيئية والاجتماعية، وقد ظهرت في الآونة الآخيرة مؤسسات ناشئة متطورة ومتعددة في شكل المجالات التي ساهمت في تطوير تقنيات وحلول فعالة للحفاظ على الموارد البيئية.

إن نجاح هذه المؤسسات في تبني ممارسات الاستدامة في نماذج أعمالها وتحقيق نجاحات تجارية في الوقت ذاته يعد بمثابة قصص الالمام للشركات الأخرى لاعتماد نهج مماثل، ويتطلب ذلك توفير الدعم المناسب من الحكومات والمستثمرين لمساعدة المؤسسات الناشئة على تطوير وتنفيذ حلول مستدامة، كما يتطلب الأمر تعزيز التعاون بين هذه المؤسسات والشركات الكبرى والمنظمات عبر الربحية لتبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانات المختلفة.

في الوقت ذاته يجب على المؤسسات المحافظة على روح الابتكار والمرونة التي تتميز بها لمواجهة التطورات المتسارعة في المجالات البيئية والتكنولوجية، ذلك من خلال الاستثمار المستمر في تطوير المجالات والكفاءات اللازمة لتحقيق أهداف الاستدامة، في حين تسعى فينالب جاهدة لتطوير منتجات وخدمات تلبي احتياجات العملاء وتجذب انتباه السوق، كما تهدف إلى تحقيق النمو المستدام وتعزيز وجودها في السوق بشكل فعال ومستدام، وبالتالي ستواصل المؤسسات الناشئة دور محوري في صياغة مستقبل مستدام وشامل للجميع.

1- النتائج:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يلي:

- المؤسسات الناشئة تجذب الاستثمارات الوطنية والدولية إلى البلدان مما يعزز التنمية الاقتصادية بشكل عام؛
- تساهم المؤسسات الناشئة في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية؛
- تشجع المؤسسات الناشئة على الابتكار وتنويع الاقتصاد مما يعزز مرونته ويقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية؛
- تشجيع المؤسسات الناشئة على استخدام التكنولوجيا والابتكار في عملياتها وتطوير قطاعات جديدة؛
- توسيع المؤسسات الناشئة للخدمات المالية والمنافسة في السوق.

- **بالنسبة للفرضية الأولى: "المؤسسات الناشئة تحقق الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية".**

حققت المؤسسات الناشئة معدلات نمو وإنتاجية وزيادة الصادرات والحد من الواردات وخلق فرص عمل جديدة خاصة بالنسبة للشباب، كما عملت على تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية مثل تكنولوجيا الخضراء والطاقات المتجددة فهي صديقة للبيئة، وساهمت في تحقيق المساواة والتنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية وتعزيز التعاون بين مختلف القطاعات والفئات المجتمعية، إذن الفرضية تحققت وبالتالي هي صحيحة.

- **بالنسبة للفرضية الثانية: "المؤسسات الناشئة فرصة الجزائر للتنمية المستدامة".**

ساهمت المؤسسات الناشئة في تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل وتعزيز الابتكار والتنوع في الاقتصاد، كما فرضت الحكومة الجزائرية مساهمة المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تمويلها من طرف عدة مؤسسات، وبالتالي الفرضية محققة.

2- التوصيات والاقتراحات:

- يجب تحسين بيئة الأعمال لدعم نمو المؤسسات الناشئة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل التكاليف وتوفير الدعم الفني والمالي.
- تحسين البنية التحتية لدعم نشاط المؤسسات الناشئة، مثل توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية عالية السرعة وتحسين النقل واللوجستينات؛
- توفير خيارات تمويل متنوعة ومسيرة للمؤسسات الناشئة بما في ذلك القروض ذات الفائدة المنخفضة والمنح رأس المال الاستثماري؛
- توعية المجتمع بأهمية دعم المؤسسات الناشئة وكيف يمكن لذلك أن يساهم في تعزيز التنمية المستدامة.

3- آفاق الدراسة:

- تضخيم الحكومات والمنظمات الدولية جهودها لدعم المؤسسات الناشئة من خلال توفير المزيد من التمويل والدعم الفني والتشريعات الملائمة؛
- نمو المؤسسات الناشئة وتطورها في مجالات تكنولوجيا والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة والتصنيع الذكي مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق أهداف البيئة والاجتماعية؛
- تلعب المؤسسات الناشئة دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة في العديد من البلدان.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

– إبراهيم سعيد البيضائي، ناهدة حسين علي الأسدي: أهمية البحث العلمي ودور الجامعات في إدارة المعرفة والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2020.

– عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار الفصاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2014.

– فلاح جمال معروف العزاوي: التنمية المستدامة والتخطيط المكاني، دار دجلة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2016.

– مدحت أبو النصر، ياسيت مدحت محمد: التنمية المستدامة مفهومها – أبعادها – مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2017.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات

- **أطروحات الدكتوراه:**

– سعود عبد المجيد: البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013–2014.

– عبد الله موساوي: حدود دور الدولة في التنمية البشرية حالة التعليم العالي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013–2014.

– فاطمة بكدي: إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012–2013.

– محمد علي جودي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014–2015.

- **رسائل الماجستير:**

- شرع يوسف: الطاقة بين آفاق التنمية المستدامة والتحديات البيئية، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010–2011.

- **مذكرات الماستر:**

– سماي أمينة، كتو أمينة: قراءة تقييمية لتجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الناشئة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2021–2022.

– كروش حليمة السعدية، هباز بلال: دور رأس المال المخاطر (الاستثماري) في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2019–2020.

ثالثا: المجالات العلمية

– أمينة غتامينة، منال بلعابدM المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 03، جامعة باجي مختار، عنابة، 2020.

– بوالشرش نور الدين: المقالاوتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة المقاولاية والتنمية المستدامة، المجلد 02، العدد، 01، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2020.

– بوالشعور شرفية: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة Start–Up، دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة طاهري محمد، بشار، 2018.

– بوشعور شريفة: دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة *Start–Up* دراسة حالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2018/05/01.

– بلعيدي عبد الله، مقلاتي عاشور: المقارنة بين أ رس المال المخاطر وحاضنات الأعمال في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إمكانية التكامل التنموي بينيما ، مجمة الباحث، العدد 06، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.

– رزاق محمد، يحياوي نصيرة: واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق رأس المال الاستثماري في الجزائر دراسة حالة شركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2022.

– سليم بوقنة وآخرون: حاضنات الأعمال كأداة لترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة بشار، بشار، 2020.

– صورية بطرفة: نصرة نجوى: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الجزائر، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التسبي، تبسة، 2022.

– صورية بوطرفة، نجوى نصرة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مجلد 05، العدد 01، جامعة الشهيد حمه الخضر، الوادي، الجزائر، 2022.

– ضياف علية، حمانة كمال: رأس المال المخاطر: اتجاه عالمي حديث لتمويل المؤسسات الناشئة – حالة الجزائر–، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05، جامعة باجي مختار، عنابة، جوان 2016.

– عبد الله حسون محمد وآخرون: التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد، مجلة ديالي، العراق، العدد 67، 2015.

– فاروق بلعابد، جمال بوستة: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي صالحي أحمد، النعامة، 2023.

– مخوخ رزيقة: المقاولاتية كآلية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة النمو الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة أحمد دراية، أدرار، سبتمبر 2020.

– مصطفى بورنان، علي صولي: الإستراتيجية المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة، مجلة دفاتر الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.

– هشام بروال، جهاد خلوط: التعليم المقاولاتي وحتمية ابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد 03، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

– هشام بروال، جهاد خلوط: التعليم المقاولاتي وحتمية ابتكار في المؤسسات الناشئة، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 20، العدد 03، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

– وزاني محمد: التنمية المستديمة نظرة الفكر الوضعي واستشراف البديل الإسلامي، مجلة الدراسات العلمية، العدد 03، الجزائر، سبتمبر 2013.

– ياسين تليلي، أحمد رزمي سياع: دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة على نجاح وفشل المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة لولاية روقلة، مجلة الباحث، المجلد 20، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2020.

– يوسف حسين، إسماعيل صديقي: دراسة ميدانية لواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2012، الجزائر.

رابعا: الحوليات والملتقيات:

– ابن دعاس سهام، بن أعراب محمد: المؤسسات الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، محاضرة بعنوان تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية وطنية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، 11 مارس 2023.

– أمال بوسمينة، أسماء سفاري: مداخلة دور المؤسسات الناشئة في خدمة أهداف التنمية المستدامة، ملتقى وطني التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل الاقتصاد المعرفي، رهان لتحقيق التنمية المستدامة، يومي 02-03 نوفمبر 2022، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي.

– بسريح منى وآخرون: واقع وآفاق المؤسسات في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة غليزان، 2020.

– بن تليس عبد الحكيم وآخرون: أشغال الملتقى الوطني حول: "المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة"، المنظم من طرف فرقة البحث التكويني الجامعي المرفق العمومي والتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1 بنيوسف بن خدة، 10 مارس 2022.

– بن حمية مريم: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، ع01، 2021.

– بن دعاس سهام، بن أعراب محمد: المؤسسة الناشئة بين الأطر القانونية وهدف تحقيق التنمية، محاضرة بعنوان تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر، ندوة تكوينية دكتورالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2023/03/11.

– حسين يوسف صديقي: دراسة ميدانية لواقع إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد، بشار، 2021.

– رابح خوتي، رقية حساني: واقع وآفاق التمويل التأجيري في الجزائر وأهميته كبديل تمويلي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حولر متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17–18 أفريل 2006.

– قسوري إنصاف، قشوط إلياس: شركات رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، كتاب جماعي دولي محكم بعنوان "إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة"، جامعة جيجل، الجزائر، 2021.

– قلوش عبد الله، حميد حاكم: متطلبات تحقيق التوافق بين مهارات خريجي الجامعات والشركات الناشئة، ملتقى وطني، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019/11/05.

– مناور الحديد: وحازم الخطيب، دراسة ميدانية تهدف إلى دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم العلوم المالية والمصرفية، إربد الأهلية، الأردن، 2005.

– يسويح منى، ميموني ياسين، بوقطاية سفيان: واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة عليزان، 2020.

خامسا: القوانين والمراسيم

– المرسوم التنفيذي رقم 20–254 المؤرخ في 15 سبتمبر 2020، المتعلق بإنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال، وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 55، الصادرة بتاريخ: 21 سبتمبر 2020.

– الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية، العدد 55، المرخة في 21 سبتمبر 2020، ص: 11.

سادسا: المواقع الإلكترونية:

– C’est quoi une start-Up, https://www.wydden.com/dis-qoui-unestart

– Le guide des services bancaires aux PME, Services-Conseil de l’IFC accés ay financement, Site web : http://www.IFC.org

– https://web.archive.org/web/20180227134739/http://www.undp.org/content/undp/en/home/sustainabledevelopment-goals/goal-2-zero-hunger.html

– https://www.lasportal.org/.../

الكتب باللغة الأجنبية:

- Lasch, F., Le Roy, F. & Yami, S. (2005). **Les déterminants de la survie et de la croissance des start-up TIC**. Revue française de gestion, no 155(2).
- Adgali Dalal, The **relation ships between business plan. The success of startup ; an emprical study on algerian startup**, Journal of economic and Research, Fif thissue, 2014.
- Ferré, J.L, Les starts-Up : nouvelle économie, Nouvelle Eldorado ?, 2000.

الملخص:

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد أهم العوامل الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ومن أهم ما ميزها أنها تعمل بشكل شفاف على تطوير وتقديم حلول مبتكرة في مجالات متنوعة، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة إلى تحديث الصناعة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى الإلمام بالمفاهيم النظرية للمؤسسات الناشئة والتنمية المستدامة والتطرق إلى تجربة وطنية خصصناه لمؤسسة FINALEP ومدى مساهمتها في المؤسسات الناشئة اقتصاديا واجتماعيا.

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلاله تم التوصل إلى عدة نتائج تمثلت في تطوير حلول جديدة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي، وأخيرا دفع التقدم التكنولوجي وتحسين نوعية الحياة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنمية المستدامة، فينالب، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Emerging enterprises are considered one of the most important fundamental factors for achieving sustainable development, and one of their most important features is that they work transparently to develop and provide innovative solutions in various fields, in addition to creating new job opportunities and modernizing the industry. This study aimed to become familiar with the theoretical concepts of emerging enterprises and sustainable development. We touched on a national experience that we allocated to the FINALEP Foundation and the extent of its contribution to emerging economic and social institutions. In our study, we relied on the descriptive and analytical approach, through which several results were reached, including developing new solutions to environmental, social and economic challenges, creating new job opportunities, promoting economic growth, and finally driving technological progress and improving the quality of life.

***Keywords**: emerging enterprises, sustainable development, FINALEP, economic growth.*